الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

عطية منال

تحت إشراف:

د/ شرقرق سمير

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
بوالكور نور الدين	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
شرقرق سمير	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
شريط إيمان	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان تكوين علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة ★ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ★ فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة ماستر

(ملحق القرار 933 المؤرخ في 2016/07/20)

أنا الممضي أسفله الطالب: منال عطية

تاريخ الميلاد 1998/07/13 بـ سكيكدة

عنوان الاقامة: حي الابيار بن مهيدي ق بكوشة سكيكدة

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

رقم التسجيل: 163003865

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

أثر تقلبات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)

تحت اشراف الاستاذ/الدكتور:

إسم ولقب المشرف: سمير شرقي

هو عمل أصيل لي وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد في المذكرة، وأن هذه المذكرة أو جزء منها لم يسبق تقديمه بأي شكل من الأشكال، وأني لم أقم بأي اقتباس جزئي أوكلي، وهذا وفق ما ينصه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع

منال عطية

ملاحظة: تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتوضع في الصفحة الاولى من المذكرة بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي ثمرات جهدي إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من أوصى الله بإكرامهما وأعز ما نملك في الوجود، إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

وإلى إخوتي.

وإلى كل من درّسني وعلمني أو ساهم في تعليمي.

الشكر

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلّى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور **سمير شرقرق** على ما قدمه لي من دعم في انجاز هذا البحث بتوجيهاته ونصائحه القيّمة، وبإفادته لي بالمعرفة وطرق البحث ومنهجيته.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث المتواضع.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني ودعمني في انجاز هذا البحث.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور أحد مكونات النفقات العامة المتمثلة في نفقات التجهيز في تحديد معدل التضخم، من خلال قياس أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990–2019) في الأجلين القصير والطويل، وذلك باستخدام الأساليب القياسية الحديثة متمثلةً في اختباري الاستقرارية والتكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، وعلاقة توازنية قصيرة الأجل ذات اتجاه موجب من نفقات التجهيز إلى معدل التضخم، حيث أن الزيادة في نفقات التجهيز بـ 1% تؤدي إلى الزيادة في معدل التضخم بـ 27,69%.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، نفقات التجهيز، معدل التضخم، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

Abstract :

The objective of this study is to clarify the role of the component of government expenditure which is the investment expenditure in identifying the inflation rate, by measuring the impact of the investment expenditure on inflation rate in Algeria during the period (1990-2019) in the short and the long term, we used standards method which is stability tests and cointegration test using the autoregressive distributed Lag model ARDL. The study concluded an integration common between the investment expenditure and the inflation rate and a positive short-term balance relationship from the investment expenditure to the inflation rate, where that increased investment expenditure at 1%, increase the inflation rate at 27,69%.

Key words: government expenditure, investment expenditure, inflation rate, the index of consumer prices, ARDL model.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	أ-ت
الفصل الأول: الإطار النظري لنفقات التجهيز والتضخم والعلاقة بينهما	5-24
تمهيد	6
المبحث الأول: الإطار النظري لنفقات التجهيز	7
المطلب الأول: عموميات حول النفقات العامة	7
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة	7
الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة	8
المطلب الثاني: تعريف نفقات التجهيز وخصائصه	9
الفرع الأول: تعريف نفقات التجهيز	9
الفرع الثاني: خصائص نفقات التجهيز	9
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنفقات التجهيز	10
المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم وعلاقة النفقات العامة بالتضخم	11
المطلب الأول: ماهية التضخم	11
الفرع الأول: تعريف التضخم	11
الفرع الثاني: أنواع التضخم	12
الفرع الثالث: النظريات المفسرة للتضخم	14
المطلب الثاني: آثار التضخم وسياسات علاجه	17
الفرع الأول: آثار التضخم	17
الفرع الثاني: سياسات علاج التضخم	18
المطلب الثالث: العلاقة بين النفقات العامة والتضخم	19

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	20
المطلب الأول: الدراسات السابقة	20
الفرع الأول: الدراسات المحلية	20
الفرع الثاني: الدراسات العربية	21
الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية	22
المطلب الثاني: القيمة المضافة	22
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	67-25
تمهيد	26
المبحث الأول: واقع النفقات العامة في الجزائر	27
المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر	27
الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر حسب المعايير الوضعية	27
الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز	29
المطلب الثاني: تقديم وتحليل معطيات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	35
الفرع الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	36
الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	37
الفرع الثالث: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	39
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمعدل التضخم في الجزائر	40
المطلب الأول: مصادر التضخم في الجزائر وآثاره الاقتصادية والاجتماعية	40
الفرع الأول: مصادر التضخم في الجزائر	40
الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر	43
المطلب الثاني: تقديم وتحليل معطيات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	48
الفرع الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	50
الفرع الثاني: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	50
الفرع الثالث: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	51
المبحث الثالث: اختبار أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL	52
المطلب الأول: الأداة المستخدمة في الدراسة القياسية	52
الفرع الأول: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL	52

الفرع الثاني: مميزات نموذج ARDL	52
الفرع الثالث: خطوات تطبيق نموذج ARDL	53
المطلب الثاني: قياس أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	57
الفرع الأول: تقديم متغيرات الدراسة واختبار استقرارية السلاسل الزمنية	57
الفرع الثاني: تقدير النموذج وفق مقاربة ARDL	59
الفرع الثالث: تحليل النتائج	65
خلاصة الفصل	67
خاتمة عامة	71-68
قائمة المراجع	78-72
الملاحق	95-79

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية	29
(2-2)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات	33
(2-3)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	35
(2-4)	تطور معدل التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1990-2019)	48
(2-5)	نتائج اختبار جذر الوحدة	58
(2-6)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test)	60
(2-7)	نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	61
(2-8)	نتائج اختبار العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL	62
(2-9)	نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج	63
(2-10)	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج	64

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	مدونة ميزانية التسيير	28
(2-2)	فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج (ARDL)	60
(2-3)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera	63
(2-4)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة، ولمربعات البواقي المعاودة	65

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	جدول تطور النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	80
02	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	82
03	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لنسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة (DEP)	83
04	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعدل التضخم (CPI)	85
05	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للنمو الاقتصادي الحقيقي (GROW)	87
06	نتائج اختبار فيليبس وبيرون (P-P) لنسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة (DEP)	89
07	نتائج اختبار فيليبس وبيرون (P-P) لمعدل التضخم (CPI)	91
08	نتائج اختبار فيليبس وبيرون(P-P) للنمو الاقتصادي الحقيقي (GROW)	93
09	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test)	95

مقدمة عامة

مقدمة عامة

قد يشهد اقتصاد أي دولة صدمات اقتصادية، سواءً كانت هذه الدولة متقدمة أو نامية، وتختلف درجة حدتها باختلاف الفترات التي سادت فيها، وأيضا باختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها، وهنا يظهر دور الدولة بحلها للمشكلات الاقتصاد بتبنيها للسياسات النقدية أو السياسات المالية.

فالاقتصاد الجزائري قد مرّ بوضعية صعبة نتيجة تعرضه لصدمات داخلية وخارجية خلال فترات زمنية مختلفة، ما أثّر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني. وبعد ذلك حاولت الجزائر بناء اقتصادها وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي الكلي بالاعتماد على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في النفقات العامة بشقيها، باعتبارها من أدوات السياسة المالية الهامة التي تدير بواسطتها الطلب الكلي وتسعى من خلالها إلى تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، وهذا ما أدّى إلى إثارة الجدل حول علاقته بنفقات التسيير ونفقات التجهيز وأثر هذه الأخيرة على المستوى العام للأسعار. حيث أنّ هذا الأثر يظهر عند الزيادة في بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها وضعف إنتاجيتها، وبالتالي هذا قد يؤدي إلى زيادة الموجات التضخمية.

ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال بحثنا توضيح تأثيرات أحد المكونات الأساسية للنفقات العامة وهي نفقات التجهيز على أحد الظواهر النقدية التي تعرفها الاقتصاديات الوطنية وهو التضخم، وذلك من خلال صياغة الإشكالية كالتالية:

ما مدى تأثير نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)؟

وعلى اثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم؟
- هل توجد علاقة قصيرة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم؟

فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء ما تم طرحه من إشكالية وأسئلة فرعية حول هذا الموضوع يمكن وضع الفرضيات التالية:

- يوجد تأثير سلبي لنفقات التجهيز على معدل التضخم.
- توجد علاقة طويلة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم.
- توجد علاقة قصيرة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم.

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن توضيح أسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

- ارتباط موضوع الدراسة بمجال تخصص الطالبة وهو اقتصاد نقدي وبنكي؛
- رغبة الطالبة في إثراء الرصيد المعرفي حول النفقات العامة بنوعيها والتضخم، وأيضا اكتساب المعرفة حول أسلوب تحليل وتطبيق النموذج القياسي المتمثل في مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL؛

- حيازة موضوع النفقات العامة بشكل عام والتضخم على اهتمام كبير من قبل الباحثين، الحكومات وأيضا الدول النامية بصفة خاصة باعتبارها تعيش في ظل عدم الاستقرار.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى:

- التعرف على المفاهيم العامة حول نفقات التجهيز؛
- تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر، وإبراز أهم الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة في الجزائر؛
- معرفة نسبة تأثير التغيرات التي تحدث على مستوى نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع مهم بالنسبة للاقتصاد، وتناولها لتحليل وقياس كيفية تأثر التضخم بالتغيرات التي تطرأ على نفقات التجهيز، وبما أن الجزائر بلد ريعي فهنا يظهر دور النفقات العامة بشكل بارز في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع الجزائري.

حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا من جانبين هما:

-**الحدود المكانية:** اهتمام الدراسة بقياس أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر؛

-**الحدود الزمنية:** دراسة موضوعنا خلال الفترة (1990-2019)، كونه يشمل مختلف السياسات التي اعتمدتها الدولة طول هذه الفترة، بداية من فترة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية إلى سنة 2019 التي تميزت ابتداءً من سنة 2001 بالاعتماد على النفقات العامة إلى غاية 2015 تم الانتقال إلى سياسة الترشيد.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معالجة موضوعي المتغيرات نفقات التجهيز والتضخم، وتحليل تطورات المتغيرات خلال الفترة (1990-2019).

وأيضا اعتمدنا على المنهج القياسي عند استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لقياس أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019).

صعوبات الدراسة:

برزت صعوبات الدراسة في:

- نقص في المراجع وعدم تطرق الكتب بشكل واسع إلى الجانب النظري لموضوع نفقات التجهيز؛
- وجود اختلاف في كثير من الأحيان في إحصائيات البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر والجريدة الرسمية.

هيكل الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى فصلين، حيث تم تخصيص الفصل الأول للإلمام بالجانب النظري لمتغيرات الدراسة. تم تقسيم الفصل الأول الذي كان بعنوان " الإطار النظري لنفقات التجهيز والتضخم و العلاقة بينهما" إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري لنفقات التجهيز.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم وعلاقة النفقات العامة بالتضخم.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

أما الفصل الثاني فقد تضمن معالجة الجانب التطبيقي، حيث جاء بعنوان " الدراسة القياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)"، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: واقع النفقات العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمعدل التضخم في الجزائر.

المبحث الثالث: اختبار أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL.

الفصل الأول:

الإطار النظري لنفقات التجهيز والتضخم والعلاقة بينهما

تمهيد:

تعتبر النفقات العامة بنوعيها من المواضيع التي أخذت اهتماما كبيرا لدى العديد من الاقتصاديين، ويتضح ذلك من خلال الدراسات النظرية لها بسبب تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وتدخلها في الحياة الاقتصادية. فالنفقات العامة تعتبر من أهم الأدوات التي تعتمدها الدولة في تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي وكذا تحفيز النمو، ويمكن ملاحظة أن هذه النفقات يترتب عليها علاقات مع باقي المتغيرات الاقتصادية على سبيل المثال التضخم.

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسة الاقتصادية المتبعة فوجوده يشير إلى فشل هذه السياسة في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا يوضع وجود تأثير لنفقات التسيير ونفقات التجهيز على التضخم.

ومن أجل إيضاح هذا الأثر قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري لنفقات التجهيز

البحث الثاني: الإطار النظري التضخم وعلاقة النفقات العامة بالتضخم

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الأول: الإطار النظري لنفقات التجهيز

تعتبر النفقات العامة أحد الأدوات المهمة التي تعتمد عليها الدولة في تدخلاتها الاقتصادية، فمن خلال هذا المبحث سنعطي لمحة عامة عن النفقات العامة ونتطرق بشكل مفصل لنفقات التجهيز من خلال إعطاء تعريف لها ونتعرف على خصائصها، تقسيماتها وكذا أهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: عموميات حول النفقات العامة

في هذا المطلب سنسلط الضوء على ماهية النفقات العامة من خلال تعريفها وتوضيح تقسيماتها.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة:

يوجد العديد من التعاريف للنفقات العامة نذكر منها:

"تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام(الحكومي)، وهو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها)"[1].

أو "أن النفقات العامة هي جزء من الإنفاق القومي يتمثل في المدفوعات كافةً التي يقوم بها القطاع العام للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيامه بدوره المطلوب في الاقتصاد"[2].

تعرف أيضا النفقات العامة بأنها "تلك المبالغ المالية التي تقوم السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[3]، كما يمكن تعريفها بأنها "مبلغ نقدي تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة"[4].

وبناءً على هذه التعاريف يمكن تحديد ثلاثة أركان للنفقات العامة يلزم توافرها وهي[5]:

- **النفقة العامة مبلغ من النقود:** حتى نكون أمام نفقة عامة فلابد من أن تتخذ النفقة شكلا نقديا أي لابد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه لتسير مرافقها من سلع أو خدمة؛

---

[1] حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص 4.

[2] سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة بحوث اقتصادية، المجلد9، العدد36، جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، جويلية 2014، ص 94.

[3] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 55.

[4] عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 50.

[5] نفس المرجع، ص ص 50-52.

-**النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** يتطلب الأمر حتى نكون أمام نفقة عامة أن تكون تلك النفقة صادرة من جهة عامة؛

-**الغرض من الإنفاق:** لا يكفي تحقق الشرطين السابقين وهما نقدية النفقات العامة وصفة القائم بالإنفاق بل يجب إضافة إلى ذلك أن تؤدي النفقات العامة إلى تحقيق منفعة عامة، أي تتحقق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة ويعني ذلك أن مبرر النفقة العامة وجود حاجة عامة تتولى الدولة إشباعها نيابة عن الأفراد.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة:

تقسم النفقات العامة إلى فئتين الأولى علمية والثانية عملية، حيث تضم الفئة الأولى معايير كثيرة منها" معيار تكرار النفقة (عادية وغير عادية)، المعيار العضوي (النفقات المركزية والنفقات المحلية)...، أما تقسيمات الفئة الثانية فتضم معايير أخرى منها التقسيم الإداري (حسب الوزارات، حسب طبيعة الاعتمادات)، التقسيم الوظيفي (النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية، النفقات الاقتصادية)، التقسيم الاقتصادي (نفقات التسيير، نفقات التجهيز، نفقات خدمة الدين العام، الإعانات)"[1]، وسنتطرق لشرح كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز[2]:

- **نفقات التسيير:** ويقصد بها النفقات الضرورية التي تضمن سير الجهاز الإداري للدولة بصورة مستمرة مع العلم أن هذا النوع يعمل على إبقاء نشاط الهياكل بحيث تظهر هذه النفقات في ميزانية الدولة وحسب كل دائرة وزارية؛
- **نفقات التجهيز:** وتسمى أيضا النفقات الرأسمالية، هدفها الرئيسي هو تكوين رؤوس الأموال بقصد تنمية الثروة الوطنية فهي تمثل تلك العملية التي تساهم في إنشاء دخل جديد ناتج عن النفقة الأولية الأصلية، وأهم ما يميز نفقات التجهيز هو ترك شيء يستمر بعدها خلافا لنفقات التسيير التي لا يبقى منها شيء.

[1] علي حبيطة، أثر الإنفاق العام على معدل التضخم دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، المجلد 6، العدد 2، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 01-12-2017، ص 133.

[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني: تعريف نفقات التجهيز وخصائصها

من خلال هذا الطلب سنقوم بتقديم تعريفات لنفقات التجهيز وأهم مميزاتها.

الفرع الأول: تعريف نفقات التجهيز:

و"تسمى أيضا النفقات الاستثمارية، وهي التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية[1]، وتهدف إلى تنمية الثروة الوطنية"[2]، كما أن نفقات التجهيز لا تقتصر فقط على مشروعات البنية الأساسية بل امتدت لتشمل إنشاء المشروعات العامة وبصفة عامة فالنفقات الحكومية الاستثمارية تشمل[3]:

- الإنفاق على مشروعات البنية التحتية؛
- الإنفاق الاستثماري على المدارس والجامعات والمستشفيات...؛
- الإنفاق الاستثماري في إنشاء المشروعات العامة؛
- النفقات الحكومية على الصيانة الشاملة؛
- الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج؛
- الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد.

الفرع الثاني: خصائص نفقات التجهيز:

تتميز نفقات التجهيز بعدة خصائص تتمثل في[4]:

1. **إنتاجية:** تعد نفقات التجهيز نفقات منتجة، أي يتولد عنها إما إنتاج مادي كنفقات التجهيز في القطاع الصناعي والفلاحي، أو إنتاج غير مادي كنفقات المنشآت التربوية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني؛
2. **أنها نفقات تدخلية:** أي تستعملها الدولة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية، وذلك أن زيادة نفقات التجهيز من شأنه التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية كمعدلات النمو والاستثمار والتشغيل؛

---

[1] علي زغدود، المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص32.

[2] كفية قسميوري، جمال خنشور، دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 2، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2020، ص254.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص 475.

[4] يوسف جيلالي، الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2019، ص 17.

3. **نهائيــة:** أي أنهـا نفقـات غيـر مسـترجعة، وبالتـالي فإنهـا لا تكتسـي الطـابع الاسـتثماري، بمعنـى أنهـا لا تعتبر بمثابة توظيف رؤوس أموال من قبل الدولة لأجل الحصول على عوائد مالية؛
4. **عـدم ثبـات الحجـم:** إن نفقـات التجهيـز تظهـر وكأنهـا ذات طـابع كمـالي، لـذا تتميـز بعـدم الاسـتقرار في حجم الاعتمادات المخصصة لها؛
5. **خاصـية التعقيـد:** إن تحضـير نفقـات التجهيـز وتقـديرها بقصـد تسـجيلها فـي الميزانيـة العامـة للدولـة، يبـدأ مبكـرا ويتطلـب القيـام بالعديـد مـن الدراسـات التـي تثبـت كـون المشـروع المطلـوب تسـجيله قـد بلـغ مرحلـة النضـج الكـافي، والتـي يقصـد بهـا مجمـوع الدراسـات التـي تسـمح بالتأكـد أن مـن شـأن المشـروع المسـاهمة فـي التطـور الاقتصـادي والاجتمـاعي علـى المسـتوى الـوطني أو الجهـوي أو المحلـي، وبـأن أشـغال انجـاز المشـروع مهيـأة للانطـلاق فـي الظـروف المثلـى للكلفـة والآجـال، و فيمـا يتعلـق بطـرق تنفيـذها فـإن ذلـك يـتم بتـدخل العديـد مـن الأطـراف والمصـالح الإداريـة والتقنيـة، بـدءً مـن وزارة الماليـة الـذي يتـولى تبليـغ رخـص البـرامج واعتمـادات الـدفع إلـى الآمـرين بالصـرف الـذين توضـع تحـت تصـرفهم والـذين يتولـون بـدورهم توزيـع تلـك الاعتمـادات حسـب الفصـول والمـواد قصـد الانجـاز، كمـا يفـرض بخصـوص التنفيـذ تسلسـل مفـروض ومتـرابط وإجـراءات متتاليـة، وهـو مـا ينجـر عنـه تعقيد يؤدي في أغلب الأحيان إلى تأخر في انجازها.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنفقات التجهيز

نظـرا للطـابع المميـز لنفقـات التجهيـز، فإنهـا تنطـوي علـى عـدة فوائـد ومنـافع اقتصـادية واجتماعيـة يمكـن ذكر بعض منها كما يلي:

- تعـد وسـيلة الدولـة لتنفيـذ التزامهـا بتحقيـق التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، أي الارتقـاء وتحسـين المسـتوى المعيشـي للمـواطن فـي إطـار عمليـة مخططـة و تفاعليـة بـين كـل مـن الجهـات الحكوميـة وممثلـي المجتمـع المـدني، وأن ضـمان التوزيـع العـادل للاسـتفادة مـن المشـاريع الاسـتثمارية، والاسـتفادة مـن الخـدمات الأساسـية كتـوفير مختلـف الشـبكات الضـرورية مـن الميـاه الصـالحة للشـرب، التطهيـر، الطرقـات، الإنـارة، الغـاز، الكهربـاء، المواصـلات، التربيـة والتكـوين، تعـد أحـد أهـم أهـداف التنميـة الاقتصادية؛
- ترمـي نفقـات التجهيـز إلـى إنشـاء بنـى تحتيـة مختلفـة (طرقـات، مطـارات، مـوانئ...) والتـي وإن لـم يكـن لهـا عائـد اقتصـادي مباشـر، إلا أنهـا ضـرورية لتحقيـق أيّـة انطلاقـة اقتصـادية وجلـب الاسـتثمار الأجنبي[1]؛
- هـذا النـوع مـن الإنفـاق يتمتّـع بإنتاجيـة كبيـرة مادامـت أنهـا تقـوم بزيـادة حجـم التجهيـزات الموجـودة بحـوزة الدولـة، وهـذا مـا أكـده الاقتصـادي جـون مينـارد كينـز الـذي بـرهن أن فـي فتـرة الركـود الاقتصـادي تتـدخل

[1] يوسف جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

الدولة من خلال نفقات التجهيز التي تساهم في إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال أثر مضاعف الاستثمار. فعند تبني دولة ما (بناء طريق سريع مثلا) خلال فترة الركود الاقتصادي فإن نفقات التجهيز ستساهم في خلق دخول جديدة من خلال توزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين وبالتالي يزداد النشاط الاقتصادي[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم وعلاقة النفقات العامة بالتضخم

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية في الوقت الراهن، فقد حاز موضوع التضخم على اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وقد وجد إخلاف بينهم في إعطاء تعريف للتضخم، أسبابه والآثار الناجمة عنه، لذا من أجل الإلمام أكثر بظاهرة التضخم فقد أدرجنا في هذا المبحث كل من تعريف التضخم، أنواعه والنظريات المفسرة له وكذا آثاره وسياسات علاجه مع توضيح العلاقة بين النفقات العامة والتضخم.

المطلب الأول: ماهية التضخم

سنستعرض في هذا المطلب لمختلف تعاريف التضخم وأنواعه مع التطرق إلى النظريات المفسرة للتضخم.

الفرع الأول: تعريف التضخم

رغم شيوع مصطلح التضخم في الاقتصاد إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول إعطاء تعريف واضح ويلقى قبولا عاما، سنوضح فيما يلي أهم تعاريف التضخم:

- من التعاريف البسيطة هي "أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام في دولة ما"[2]؛
- التعريف المبني على النظرية الكمية يتمثل في "أنّ كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، هذا التعريف يقتضي بأن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية، ومنها ارتفاع الأسعار السائدة"[3]؛
- التعريف المبني على نظرية العرض و الطلب "فالتضخم هنا يكون نتيجة الخلل التوازني ما بين العرض والطلب فهناك من الاقتصاديين من وضع تعريفه وتحليله لظاهرة التضخم على القوى التي

[1] أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015، ص 40.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط10، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 249.

[3] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص14.

تحكم هذه العلاقة، فعرف التضخم بأنه زيادة في الطلب على العرض تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار"[1].

"بالإضافة إلى النظريتين السابقتين، نجد أيضا نظرية الدخل والإنفاق التي تعرف التضخم على أنه الزيادة في الدخل والإنفاق"[2].

الفرع الثاني: أنواع التضخم

للتضخم عدة أنواع، وسنستعرض فيما يلي أهمها مع الاستعانة بمعايير للتمييز فيما بينها:

1- التمييز على أساس إشراف الدولة على جهاز الأسعار: أحيانا على الرغم من وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، إلا أن معدلات التضخم تبقى في حدود الطبيعة، الواقع أنّ الدولة بفرض رقابتها على أسعار السلع والخدمات، خاصة منها الأساسية لصالح الطبقات المتوسطة والفقيرة، ووفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين[3]:

أ- التضخم الطليق (المكشوف): وهو التضخم الذي تكون فيه الزيادة في الأسعار والأجور إضافة إلى النفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة النسبية، دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم، فترتفع مستويات الأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة التداول العامة؛

ب- التضخم المكبوت (الكامن): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأسعار عبر تحديدها للمستويات العليا لها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقضي عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة، والملاحظ أن هذا الكبت للتضخم لن يدوم طويلا حيث لن تصمد الإجراءات المتخذة من قبل الدولة أمام الارتفاع في المستوى العام للأسعار لمدة طويلة.

---

[1] محمد طلحة، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص 17.

[2] حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[3] حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية) لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019، ص ص 80-81.

2- حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية: تختلف الاتجاهات التضخمية باختلاف القطاعات الاقتصادية الموجودة، حيث تتمثل في[1]:

أ- التضخم في أسواق السلع: حسب كينز هنا نوعين:

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يقع في قطاع صناعات الاستهلاك فيعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار؛
- **التضخم الرأسمالي:** هو التضخم الذي يقع في قطاع صناعات الاستثمار فيعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

ب- التضخم في سوق عوامل الإنتاج:

- **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع عندما تحدد الأسعار خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق حيث أن زيادة هامش الربح عن كل ارتفاع في الطلب أو الأجور؛
- **التضخم الداخلي:** يحدث بسبب الزيادة في نفقات الإنتاج كأجور العمال، حيث يرى كينز أنه عندما تتساوى نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإنه قد تحصل حالة من التوازن فينشأ هذا النوع من التضخم.

3- معيار حدة التضخم: ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى الأقسام التالية[2]:

أ- **التضخم الجامح:** ويعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني، وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثارا اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم، واستبدالها بعملات أخرى أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات الوطنية، ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، وكنتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية؛

ب- التضخم المتوسط: ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار، ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة عنه أقل خطورة على الاقتصاد الوطني، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه الفقدان للثقة بالعملة الوطنية.

[1] محمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

4- معيار انتماء العوامل المؤدية لحدوث التضخم: وهو المعيار الذي يميز بين المصدر المكاني لحصول التضخم، ويمكن التمييز بين[1]:

أ- **التضخم المحلي:** وهو التضخم الذي يحدث نتيجة لعوامل محلية داخل الدولة، تؤدي إلى زيادة الطلب، ويعجز العرض عن الاستجابة لهذه الزيادة في الطلب، فيحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار؛

ب- التضخم المستورد: وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول، خاصة بين الدول الرأسمالية والدول النامية، وهو يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فارتفاع أسعار النفط سنة 1973 دفع لدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية مهمة وجب تحديد أسبابها من أجل وضع الأساليب الصحيحة لمعالجتها. ولقد ظهرت نظريات تفسر هذه الظاهرة يمكن توضيحها فيما يلي:

1- نظريات الطلب (جذب الطلب):

ترى هذه النظريات أن السبب الرئيسي في التضخم هو وجود زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، ولكن تختلف فيما بينما في السبب المؤدي لحدوث الزيادة في الطلب الكلي، ولعل أهم هذه النظريات ما يلي:

أ- **النظرية النقدية التقليدية (الكلاسيكية):** تعتبر هذه النظرية أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات في معادلة التبادل التي تعبر على أن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسبا طرديا مع كمية النقود على أساس تحقيق عدد من الافتراضات الضمنية والظاهرة في معادلة التبادل، معادلة فيشر للتبادل MV=PT حيث M ترمز لمتوسط كمية النقود خلال فترة من الزمن، V ترمز لسرعة دورانها، T ترمز لحجم المبادلات، P المستوى العام للأسعار[2].

تتمثل الافتراضات التي تبنى عليها هذه النظرية في سيادة ظروف التوظيف الكامل، وثبات سرعة دوران النقود، وأن الطلب على النقود يكون بغرض المعاملات فقط لأي لا يوجد طلب ذاتي على النقود، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة

[1] حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] صالح أحمد علي جامع، الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)، ط1، المكتبة الوطنية للنشر، السودان، 2018، ص 240.

وبذلك تكون العلاقة بين كمية النقود والأسعار علاقة تناسبية، فوفقا لهذه النظرية أن التضخم يمثل ظاهرة نقدية بحتة سببها زيادة كمية النقود وما يترتب عليها من زيادة في الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار[1].

ب- النظريـــة الكينزيـــة: يقوم التحليل الكينزي على مجموعة من الافتراضات الأساسية المتمثلة فيما يلي[2]:

- أنّ وضع التوازن لا يتحقق دائما عند مستوى التوظيف الكامل حيث يتحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي مع وجود موارد عاطلة؛
- أنّ النقود لا تستخدم من أجل تمويل المعاملات فقط فهناك طلب ذاتي على النقود؛
- أنّ الطلب الكلي الفعال هو المحرك الأساسي لمستوى النشاط الاقتصادي ولذلك فإن أي زيادة في الطلب الفعال من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الاستثماري الخاص تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال.

وبناءً على الافتراضات السابقة فإن التحليل الكينزي لأسباب حدوث التضخم يختلف عن التحليل الكلاسيكي فيما يلي[3]:

- أنّ الزيادة في كمية النقود قد لا يترتب عليها بالتأكيد زيادة في الطلب الكلي، ومن ثم لا يترتب عليها بالتأكيد ارتفاع في المستوى العام للأسعار إذا تم استخدام الزيادة في الطلب على النقود لزيادة حجم الأرصدة النقدية العاطلة لدى الأفراد؛
- قد يزيد الطلب الكلي مع ثبات كمية النقود إذا تم تمويل الزيادة في الطلب الكلي من خلال الأرصدة النقدية العاطلة؛
- أنّ الزيادة في الطلب الكلي لا يترتب عليها بالتأكيد ارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث يتوقف تأثير الزيادة في الطلب الكلي على الأسعار على مرونة العرض الكلي في المجتمع، فإذا كان الاقتصاد لا يفترض أنه يعمل دائما عند مستوى التوظيف الكامل فإن هناك عدة حالات لتأثير الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار.

ج- النظريـــة النقديـــة الحديثـــة: تتفق هذه النظرية مع النظرية التقليدية في أن السبب في حدوث التضخم يرجع إلى حدوث زيادة مستمرة في العرض النقدي، إلا أن هذه النظرية والتي تطورت على يد ميلتون فريدمان تختلف عن النظرية التقليدية في الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تفسير كيفية حدوث التضخم، فوفقا لهذه النظرية لا يوجد ما يسمى بمستوى التوظيف الكامل في أي مجتمع، حيث

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص 292-293.

[2] ايمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 268.

[3] نفس المرجع، ص ص 268-369.

تقر النظرية أن هناك ما يعرف باسم المعدل الطبيعي للبطالة ويرتبط بهذا المعدل مستوى من الناتج يعرف باسم مستوى من الناتج عند المستوى الطبيعي[1].

2- نظرية الكلفة الدافعة: إن نقطة الانطلاق في تحليل هذه النظرية هو اهتمامها بجانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم وخصوصا في البلدان الرأسمالية المتقدمة[2]، إنّ هذه النظرية لم أهملت التأثيرات الناجمة عن الإنفاق (الطلب) إلا أنّها ركزت بدرجة أساسية على جانب العرض في تفسير التضخم من خلال تأثير نقابات العمال كقوة لها تأثيرها في تحديد الأجور، وكذلك تأثير المنتجين كقوة لها تأثيرها في تحديد الأرباح، لهذا فإن مصدر التضخم بحسب هذه النظرية ناشئ من جانب التكاليف، كما تؤكد النظرية أن دافع زيادة الأرباح كجزء من التكاليف يكون ضعيفا بالقياس إلى دافع الأجور والتي تشكل أهمية كبيرة من إجمالي التكاليف، وأنّ زيادة الأجور سيترتب عليها من جانب المنتجين زيادة في التكاليف، هذه الزيادة تنعكس بصورة زيادة في الأسعار هذه الزيادة تدفع مجددا بالمطالبة بزيادة الأجور من قبل نقابات العمال وعند استجابة المنتجين لهذه المطالبة سترتفع مجددا وترتفع تبعا لذلك الأسعار و تكاليف المعيشة، وهكذا تستمر هذه الحلقات المتواصلة في زيادة الأسعار والأجور بحيث يكون التضخم حلزونيا[3].

3- النظرية الهيكلية

يرجع بعض الاقتصاديون التضخم لأسباب هيكلية تصيب المجتمع وتساهم في التضخم، ومن أهم هؤلاء الاقتصاديون "تشارلز شولتر"[4]، ومن أبرز هذه الاختلالات ما يلي[5]:

- اختلالات في الطلب الكلي تتمثل في وجود طلب كلي ضعيف يسبب انخفاض مستويات الدخول للأفراد، الأمر الذي ينعكس على ضعف الادخار والإنفاق الاستهلاكي على السواء؛
- اختلالات في العرض الكلي حيث تعاني الدول النامية من اختناقات كبيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية بسبب ضعف هياكل الإنتاج وضعف البنية الأساسية من طرقات وخدمات مياه وكهرباء وغيرها، مما يؤدي إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة السريعة لزيادة الإنتاج؛

---

[1] أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد-كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، مصر 2004، ص 290.

[2] كاظم عامر عمران، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد 11، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، العراق، 2005، ص 247.

[3] مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 204-205.

[4] نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، مصر، 2000، ص 134.

[5] أحمد محمد أفندي، النقود و البنوك، ط1، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2009، ص ص 320-321.

- إضافة إلى اختناقات في السلع الزراعية حيث يؤدي ارتفاع أسعارها وبالتالي تصاعد معدلات التضخم؛
- تخلّف المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بدور الوساطة المالية في جمع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، مما يسبب تخلّف العرض الكلي عن الطلب الكلي؛
- إتباع سياسة تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي بسبب ضعف مصادر التمويل الأخرى لضعف قاعدة الاقتصاد الوطني المولدة للخل وضعف هياكل التمويل المالي الأخرى؛
- عدم الاستقرار السياسي والتسارع في تغير وتقلب الأنظمة السياسية مما ينعكس على تقلبات السياسة الاقتصادية وافتقارها للمصداقية.

غير أنّ درجة وأهمية كل سبب يتوقف على طبيعة أي اقتصاد، إلا أن العوامل النقدية تعتبر مهمة في تفسير التضخم حتى في الدول الأقل نموا[1].

المطلب الثاني: آثار التضخم وسياسات علاجه

من خلال هذا المطلب سنوضح الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم وسياسات علاجه.

الفرع الأول: آثار التضخم

يمكن إيجاز الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم فيما يلي:

1- يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع ويظهر هذا فيما يلي[2]:

أ- أفراد المجتمع ينقسمون إلى فئتين، الفئة الأولى هم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب الدخول المتغيرة وأصحاب الدخول الثابتة من العمال والموظفين وأصحاب المعاشات ترتفع الأسعار بمعدل أكبر بكثير من معدل زيادة دخولهم النقدية مما يؤدي إلى تناقص دخولهم الحقيقية، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي والعقارات والسندات حيث تتحدد بموجب عقود طويلة الآجال، أما بالنسبة للحرفيين أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحاسبين فقد ترتفع أجوروهم حسب أحوال السوق ولذلك تتحسن أحوالهم لأن إيراداتهم تزداد بمعدل يساوي أو قد يزيد عن معدل التضخم بينما تزداد تكاليفهم ولذلك نجد أن أجورهم لا تنخفض بل قد تزيد أي أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول والثروات في صالح الطبقات الغنية وفي غير صالح الطبقات الفقيرة؛

ب- يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخول والثروات لصالح المدنيين ولغير صالح الدائنين فالقيمة الحقيقية للقرض تقل عند السداد كنتيجة لارتفاع الأسعار؛

ج- يتأثر أصحاب الودائع النقدية بالبنوك، فإذا كان سعر الفائدة على الودائع 10% سنويا بينما تزداد الأسعار بمعدل 15% فمعنى هذا أن القوة الشرائية للنقود ستنخفض وهذا لابد أن نفرق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة الحقيقي= سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم)، ولذلك قد يكون سعر الفائدة الحقيقي سالبا إذا كان معدل التضخم أكبر من سعر الفائدة الاسمي؛

[1] مرجع سبق ذكره.

[2] عزت قناوي، أساسيات في النقود و البنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص ص 75-76.

د- إذا كانت ثروة الفرد تتكون من أصول عينية كالمباني والأراضي والسيارات فإن القيمة النقدية لهذه الأصول تزداد بمعدل يساوي معدل التضخم على الأقل وبالتالي تتحسن مراكز أصحابها المالية.

2- يؤدي التضخم إلى زيادة قلق رجال الأعمال مما يدفعهم إلى المزيد من الاحتياط نتيجة عنصر عدم التأكد السائد في المتغيرات الاقتصادية مثل صعوبة التنبؤ بالأسعار في المستقبل مما يؤثر تأثيرا سلبيا على هيكل الاستثمار في المجتمع حيث تتناقص القيمة الحقيقية للأموال المستردة بسبب التضخم[1]؛

3- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزداد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتوجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات؛

4- يترتب على التضخم اختلال في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا بل على المستوردة أيضا. إنّ التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية؛

5- يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخول العالية وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد والمضاربة التجارية وإلى بناء منازل فاخرة؛

6- يترتب على استمرار تصاعد الأسعار إلى ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية واستحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية التي ترتفع مدخلاتها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات الأمر الذي يؤدي معه عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لإتمام مشروعاتها[2].

الفرع الثاني: سياسات علاج التضخم

تختلف السياسات العلاجية لمشكلة التضخم باختلاف السبب في ظهور هذه المشكلة، فعلاج التضخم يعني علاج السبب وراء ظهور هذه المشكلة، فقد يحدث التضخم لسبب واحد أو لعدة أسباب مجتمعة، ويمكن تقسيم سياسات علاج التضخم إلى[3]:

1- السياسات النقدية: تركز هذه السياسات على ضرورة ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي، حيث تتفق العديد من وجهات النظر في أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية فالإفراط

[1] مرجع سبق ذكره، 76.

[2] اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص ص 171-172.

[3] أحمد محمد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 317-318.

في العرض النقدي يعتبر السبب الحقيقي لظهور التضخم ذلك أن زيادة العرض النقدي هي التي تدفع الأجور إلى الارتفاع و تشعل نار التضخم داخل الدولة؛

2- السياسات المالية: تركز هذه السياسات على ضبط معدلات التضخم يتطلب تخفيض عناصر الطلب الكلي من خلال ضبط مستويات الاستهلاك، وذلك من خلال رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية خاصة السلع الكمالية مما يشجع على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار، كما يمكن استخدام السياسة المالية لتشجيع الاستثمار في مجالات مرغوبة من خلال استخدام سياسة ضريبية تمييزية وضبط الإنفاق الحكومي وترشيده من خلال تخليصه من كافة وجوه الإنفاق غير الضرورية؛

3- سياسات الأجور: ترتكز هذه السياسات في علاجها للتضخم على ضرورة ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج و انخفاض العرض الكلي.

المطلب الثالث: العلاقة بين النفقات العامة والتضخم

لقد حسمت النظرية الاقتصادية العلاقات السببية واتجاهاتها لأغلب الظواهر الاقتصادية، إلا أنّ بعض العلاقات لم تحسم فيها كالعلاقة بين النفقات العامة والتضخم، فبالرغم من تركيز أغلب النظريات على تحليل كيفية تأثير النفقات العامة على المستوى العام للأسعار، وإقرار الاقتصاديين على أن زيادة النفقات العامة يعزز التضخم، إلا أن آخرون يرون أن الضغط التضخمي هو الذي يسبب نمو النفقات وتزايد النشاط الحكومي خاصة في البلدان النامية. في حين تشير دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة سببية بينهما، إذ لم يتم الكشف عن طبيعة واتجاه هذه العلاقة من الناحية النظرية وكذا التطبيقية، على الرغم من أن أغلب المواقف النظرية والفروض التقليدية تشير إلى أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى عدم استقرار الأسعار، حيث أقرت أن هذا الأثر يتحدد على ضوء[1]:

1- تحديد الأثر حسب الهدف من الإنفاق العام وحجمه (التوسع المالي): إنّ التوسع في النفقات العامة كأسلوب لدعم الإنعاش الاقتصادي وعلاج الركود حسب ما اتفق عليه الجميع، يسبب التضخم تحت ظروف خاصة كالعمالة الكاملة وإنتاجية العمل إذ تدخل في هذه المقاربة "نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب" التي تنص على أن التضخم يحصل نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، حيث أكدت النظرية الكلاسيكية أن الزيادة السريعة لعرض النقود هي العامل المسبب لهذا التضخم، بينما فسرها الفكر الكينزي بفائض النفقات الكلية على الإنتاج الكلي، ففي حالة وجود اقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة أحد مكوناته، سيؤدي في البداية إلى زيادة أكبر في الإنتاج الكلي مع حدوث ارتفاع ضئيل في الأسعار، لكن مع استمرار زيادة النفقات العامة وباقتراب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور. كما نجد في هذه المقاربة "نظرية التضخم بدفع النفقة"، والتي تنص على أن التضخم ينشأ بسبب ارتفاع التكاليف (نفقات التسيير) من خلال الزيادة في الأجور، فبوجود النقابات العمالية القوية والقادرة على رفع أجور عمالها من خلال

[1] كفية قسميوري، جمال خنشور، مرجع سبق ذكره، ص ص 254-255.

الضغط على الحكومة، تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار، عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور زيادة في إنتاجية العمل؛

2- تحديد الأثر حسب طريقة التمويل: إن سياسة تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي يؤثر على المستوى العام للأسعار، فعندما تلجأ الدولة لتمويل نفقاتها عن طريق طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية وإعطائها قوة إبراء الديون، تولد هذه الطريقة التمويلية أخطاء تضخمية فادحة، لكن كينز يرى أن التمويل التضخمي يؤدي إلى تشغيل الموارد الاقتصادية عن طريق زيادة الطلب الفعلي الذي يتأثر بالإصدار النقدي الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يحفز على زيادة الاستثمار والإنتاج، لذلك يقر بعض الاقتصاديون على أن هذه السياسة ضرورية للبلدان النامية حتى يرتفع بها التشغيل، لكن شريطة بناء جهاز إنتاجي مرن لأنه في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في ظل زيادة الطلب الكلي سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

تعددت الدراسات السابقة حول النفقات العامة (نفقات التجهيز ونفقات التسيير) والتضخم، حيث اختلفت كل دراسة عن الأخرى حسب إلمام الباحث بموضوع دراسته، وأيضا اختلفت طرق التحليل والقياس. ولأنّ البحث العلمي لا يأتي من العدم وإنما بالبحث فقد استعنا ببعض الدراسات مع إضافة قيمة جديدة لهذه الدراسة، بناءً على ذلك قمنا بتقسيم بحثنا إلى مطلبين الأول يتضمن الدراسات المحلية والعربية والأجنبية، أما الثاني فقد تضمن القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

وتتمثل أساسا في:

الفرع الأول: الدراسات المحلية

1- دراسة علي حبيطة (2017) حول أثر الإنفاق العام على التضخم (دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2013): حيث هدفت الدراسة إلى تقدير أثر نفقات التجهيز على التضخم على مستوى الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2013 باستخدام اختبار ديكي فولر واختبار جوهانسون وتقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بمفهوم "جرانجر" من نفقات التجهيز نحو التضخم، أي أن نفقات التجهيز تؤثر في المدى القصير على معدلات التضخم؛ والعلاقة الايجابية التي تربط معدل بنفقات التجهيز المؤخرة لسنة واحدة موجبة (0.719) ما يعني وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، أي أن زيادة نفقات التجهيز السنة الماضية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الخاصة بالسنة الحالية ب 0.71% .

2- دراسة أسماء ناويس ونصيرة قوريش (ديسمبر 2018) حول تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر (1990-2016)، باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر نوعي الإنفاق العام من جاري واستثماري على التضخم في الجزائر، ذلك باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، وقد توصلت الدراسة إلى أن صدمات الإنفاق العام الاستثماري هي الأكثر تفسيرا

لتقلبات التضخم في الجزائر مقارنة بالإنفاق العام الجاري، وللإنفاق العام الاستثماري أثر معنوي طردي ضعيف باتجاه معدل التضخم، وبالنسبة للإنفاق العام الجاري فله أثر معنوي عكسي ضعيف باتجاه معدل التضخم.

3- دراسة حميد عزري (2020/2019) حول أثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017): ويهدف الباحث من خلالها إلى قياس أثر النفقات العامة على التضخم في الاقتصاد الجزائري باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع، فيليبس وبيرون، اختبار جونسون للتكامل المشترك واختبار السببية لجرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه حيث تؤثر نفقات التجهيز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في التضخم.

4- دراسة كفية قسميوري وجمال خنشور (ديسمبر 2020) حول دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على التضخم في الجزائر: يهدف الباحث من خلال دراسته إلى تحليل وقياس الإنفاق العام بشقيه الجاري (نفقات التسيير) والاستثماري (نفقات التجهيز) على التضخم خلال الفترة 1980-2018 بالجزائر من خلال اختبار معنوية معاملات الانحدار الذاتي واختبار ديكي فولر المطور حيث توصل إلى:

- بالنسبة للأجل القصير: وجود علاقة طردية ما بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير للفترة السابقة والتضخم حيث إذا ارتفعت نفقات التجهيز بـ1% يرتفع التضخم بـ1.95%، بينما إذا زادت نفقات التسيير للفترة السابقة بـ1% يرتفع التضخم بـ0.85%؛
- بالنسبة للأجل الطويل: وجود علاقة طردية ما بين نفقات التجهيز والتضخم فإذا ارتفعت نفقات التجهيز بـ1% يرتفع التضخم بـ1.62%.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

1- دراسة كاظم عامر عمران (2005) حول تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996: ويهدف الباحث إلى محاولة معرفة اتجاه وسلوك العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق خلال الفترة 1980 إلى 1996، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم، إذ أن زيادة الإنفاق العام بـ1% أدى إلى زيادة التضخم بـ1.83% خلال فترة الدراسة.

2- دراسة سلام الشامي (جويلية 2014) حول تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009): حيث هدفت الباحثة إلى توضيح العلاقة بين النفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة مستخدمة في ذلك عدة مداخل وصفية وكمية، وتوصلت إلى أن السبب الرئيسي ينبع من الإنفاق العام باتجاه الضغوط التضخمية في ليبيا في الفترة محل الدراسة وأن التزايد في الرقم القياسي للأسعار بمعدل موجب كان نتيجة للزيادة في نمو الإنفاق العام.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (David Oluseun Olayungbo) (جويلية 2013) حول تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1970-2010)، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين هذين المتغيرين وذلك باستخدام نماذج الـ VAR)، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1970-2010).

2- دراسة Tai Dang Nguyen (فيفري 2014) حول تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في الاقتصاديات الآسيوية الناشئة: الهند، الفيتنام وإندونيسيا، حيث هدفت الدراسة إلى قياس الأثر الطويل الأجل وقصير الأجل للإنفاق الحكومي على التضخم في الاقتصاديات الثلاثة الناشئة لكل من الهند واندونيسيا والفيتنام خلال الفترة (1970-2010)، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ للإنفاق الحكومي تأثير ايجابي على التضخم في الأجل الطويل في اقتصاديات الدول الثلاثة، أما في الأجل القصير، بالنسبة للهند فيوجد أثر موجب للإنفاق الحكومي على التضخم، بينما في اندونيسيا فهناك أثر سلبي للإنفاق الحكومي على التضخم، أما بالنسبة للفيتنام فإن العلاقة السببية تكون من التضخم إلى الإنفاق الحكومي.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

يمكن إيضاح ما تميزت به دراستنا عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

1- الفترة الزمنية للدراسة: المجال الزمني الذي تناولته دراستنا كان خلال الفترة 1990-2019 وهذا مغاير للدراسات السابقة سواءً كانت محلية أو عربية أو أجنبية؛

2- موضوع الدراسة: كان موضوع دراستنا حول "أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)"، فقد ركّزت دراستنا على قياس الأثر من خلال نوع من أنواع النفقات العامة والمتمثل في نفقات التجهيز وهذا ما تطرقت إليه أيضا دراسة (علي حبيطة) والتي كانت حول "أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر (دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)) على خلاف الدراسات الأخرى سواء كانت دراسات محلية أو عربية أو أجنبية، والتي تناولت موضع أثر النفقات العامة على التضخم بشكل عام أو تطرقت إلى نوعي النفقات العامة معًا.

بالنسبة للحدود المكانية لدراستنا فقد تم إسقاطها على الجزائر وهذا ما تم تناوله أيضا في الدراسات العربية، غير أن الدراسات العربية فقد أسقطتها على العراق وليبيا كدراسة (كاظم عامر عمران) " تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996" ودراسة (سلام الشامي) "تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)"، في حين أن الدراسات الأجنبية فقد قامت بإسقاطها على نيجيريا والاقتصاديات الآسيوية الناشئة (الهند، الفيتنام واندونيسا) في دراسة كل من (David Oluseun Olayungbo) و(Tai Dang Nguyen) على التوالي؛

3- النموذج المستخدم في الدراسة القياسية: لقياس أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، غير أن الدراسات السابقة استخدمت نماذج واختبارات أخرى، كاختبار ديكي فولر وجوهانسون (دراسة علي حبيطة)، نموذج الانحدار الذاتي (VAR) في (دراسة علي حبيطة ودراسة أسماء ناويس ونصيرة قوريش) ونموذج تصحيح الخطأ (VEMC) في (دراسة Tai Dang Nguyen).

4- النتائج التي توصلت إليها الدراسة: توصلت دراستنا إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ووجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، وهذا يتوافق مع كل الدراسات السابقة التي تطرقت إلى قياس تأثّر التضخم من خلال نفقات التجهيز.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري لكل من نفقات التجهيز والتضخم، حيث ارتأينا من الواجب تقديم عموميات عن النفقات العامة والتي يمكن تعريفها بشكل عام على أنها مبلغ من النقود يكون صادرا من جهة عامة ويكون لغرض الإنفاق العام، ونجد له نوعين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث أن هذا الأخير يتعلق بإنشاء هياكل أساسية ضخمة، كما يعتبر من الأساليب الأساسية التي تعتمدها الدولة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، تضمن التوزيع الأمثل للموارد وزيادة النمو الاقتصادي. أما فيما يخص التضخم فقد اختلفت التعاريف المقدمة لهذه الظاهرة وتعددت أنواعه تبعا لاختلاف مفسرها والزمن الذي عرف فيه التضخم، كما اختلفت النظريات المفسرة لأسباب التضخم، فيوجد نظرية الطلب التي ترى أن السبب الرئيسي في وجوده هو زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، نظرية الكلفة الدافعة التي ترى أن سبب التضخم هو الارتفاع في نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغير في الطلب، والنظرية الهيكلية التي ترى سبب التضخم يتعلق بشكل خاص بالدول النامية التي عرفت مشاكل هيكلية منذ فترة طويلة. ويصدر عن التضخم آثار اقتصادية واجتماعية قد تتخذ الدولة سياسة نقدية أو مالية أو سياسة الأجور للحد من هذه الظاهرة.

لقد حاولنا تحديد العلاقة النظرية بين النفقات العامة والتضخم، يمكن حصرها في الهدف من الإنفاق، حجمه وطريقة التمويل. وفي الأخير تطرقنا إلى أهم الدراسات السابقة التي تتعلق بنفقات التجهيز والتضخم سواءً محليا أو عربيا أو أجنبيا. ومن هنا يمكن الانتقال لدراسة أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة في الفصل التالي.

الفصل الثانـي:

الدراسة القياسية لأثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تمهيد:

بعد حصول الجزائر على الاستقلال، قامت الحكومة بالاعتماد على سياسة التخطيط للنهوض باقتصادها وحلها لمشكل التخلف والعزلة، فتم تطبيق سياسة طويلة المدى عن طريق التحكم في النشاط الاقتصادي للبلاد والصناعات الثقيلة وذلك بالاعتماد على سياسة إنفاقية توسعية مستغلة الارتفاع في صادرات البترول، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر طويلا، فعندما حدث انخفاض حاد في أسعار المحروقات سنة 1986 أثر سلبا على التوازنات الاقتصادية والمالية في الجزائر، ما انعكس بشكل سلبي على ميزان المدفوعات، الزيادة في مديونية الجزائر، هذا ما استدعى القيام بتعاقدات مع مؤسسات مالية دولية لتصحيح هذه الاختلالات، وأيضا القيام بتسطير مخططات وبرامج لدعم وإنعاش النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري قد عرف عدة تقلبات ساهمت في حدوث التضخم.

في هذا الفصل سيتم تحليل تطور النفقات العامة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وقياس أثر هذا التطور على معدل التضخم، معتمدين في ذلك على الطرق القياسية والإحصائية، ولأجل ذلك قمنا بجمع البيانات الإحصائية السنوية للمغيرات خلال فترة الدراسة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: واقع النفقات العامة في الجزائر

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمعدل التضخم في الجزائر

المبحث الثالث: اختبار أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL

المبحث الأول: واقع النفقات العامة في الجزائر

من خلال قانون المالية السنوي تم ضبط الموارد المالية للدولة في الجزائر ، فوفقا له تم تقسيم النفقات العامة حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي والإداري من أجل ضمان التسيير الأمثل للمصالح والمرافق العمومية. وسنقوم في هذا المبحث بالتطرق بشكل أوسع لمختلف التقسيمات للنفقات العمومية في الجزائر وكذا التطورات التي طرأت على النفقات العامة بشقيها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز).

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

سنتطرق إلى تقسيم النفقات العامة في الجزائر حسب المعايير الوضعية وتقسيمها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز كالآتي:

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر حسب المعايير الوضعية

وتم تقسيمها على النحو التالي:

1- التقسيم الهيكلي الإداري: توضح الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية، تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير، وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، تخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم، وتشمل ميزانية الدولة على أربعة أبواب وعناوين، كما تجمع في أبوابها وعناوينها على قسمين:

الأول يتمثل في ميزانية الأعباء المشتركة التي تحتوي على الباب الأول والثاني، وجزء من الباب الثالث والرابع[1]؛

أما الثاني فهو ميزانية الحكومة الموزعة، أي ميزانيات الوزارات المتكونة من الباب الثالث والباب الرابع والموزعة عن طريق مراسيم التوزيع، وترتبط مدونة ميزانية الوزارات من الباب الثالث والباب الرابح والموزعة عن طريق مراسيم التوزيع، وترتبط مدونة ميزانية التسيير للدولة بوحدات قاعدية مندمجة مع بعضها البعض وهي[2]:

أ- الفصل: يمثل الفصل الوحدة الأولية لتخصيص الاعتمادات ويبوب حسب طبيعتها أو أغراض استعمالها. إن فكرة تخصيص الفصل تعبر عن التصور الذي يتم بموجبه كل الاعتمادات التي تسمح بتسوية النفقات التي لها طبيعة واحدة في عمود واحد لوزارة معينة؛

ب- المواد والفقرات: تقسم الفصول أو الأبواب بدورها إلى مواد وفقرات، ويستخدم هذا التقسيم من قبل الوزارات من أجل التسيير الحسن لرخصة الميزانية. يجب الإشارة إلى أن التزامات الدفع تتم حسب المواد، وتخضع للرقابة المسبقة للنفقات المخصصة من المراقب المالي، بينما تعطى الأولوية للفصل عندما يتعلق الأمر بالدفع والرقابة من طرف المحاسبين العموميين؛

[1] أحمد بوجلال، إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2،جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2018، ص 246.

[2] نفس المرجع، ص ص 246-247.

ج- العنوان: يناسب تجميع الاعتمادات في عناوين الحاجة للعرض التأليفي للنفقات العامة، بما يسمح بمواجهة التقسيم المعمول به على مستوى الفصول، وزيادة على ذلك فإنه عبّر هذا التقديم لنفقات الميزانية العامة للدولة حسب العناوين، يتم تكريس وجوه النظرة الاقتصادية لتقسيم النفقات العامة في ثلاثة أصناف كبيرة هي: نفقات تسيير المصالح العمومية، نفقات التحول ونفقات رأس المال؛

د- الأقسام: ويوزع العنوان إلى أقسام تتناسب مع معايير متنوعة، إدارية، وظيفية، اقتصادية أو قطاعية، ويساعد التبويب إلى أقسام سهولة التمييز بين مختلف أصناف النفقات، ولكنه يسمح أيضا بمتابعة أهداف محددة حسب طبيعة النفقات.

الشكل رقم (2-1): مدونة ميزانية التسيير

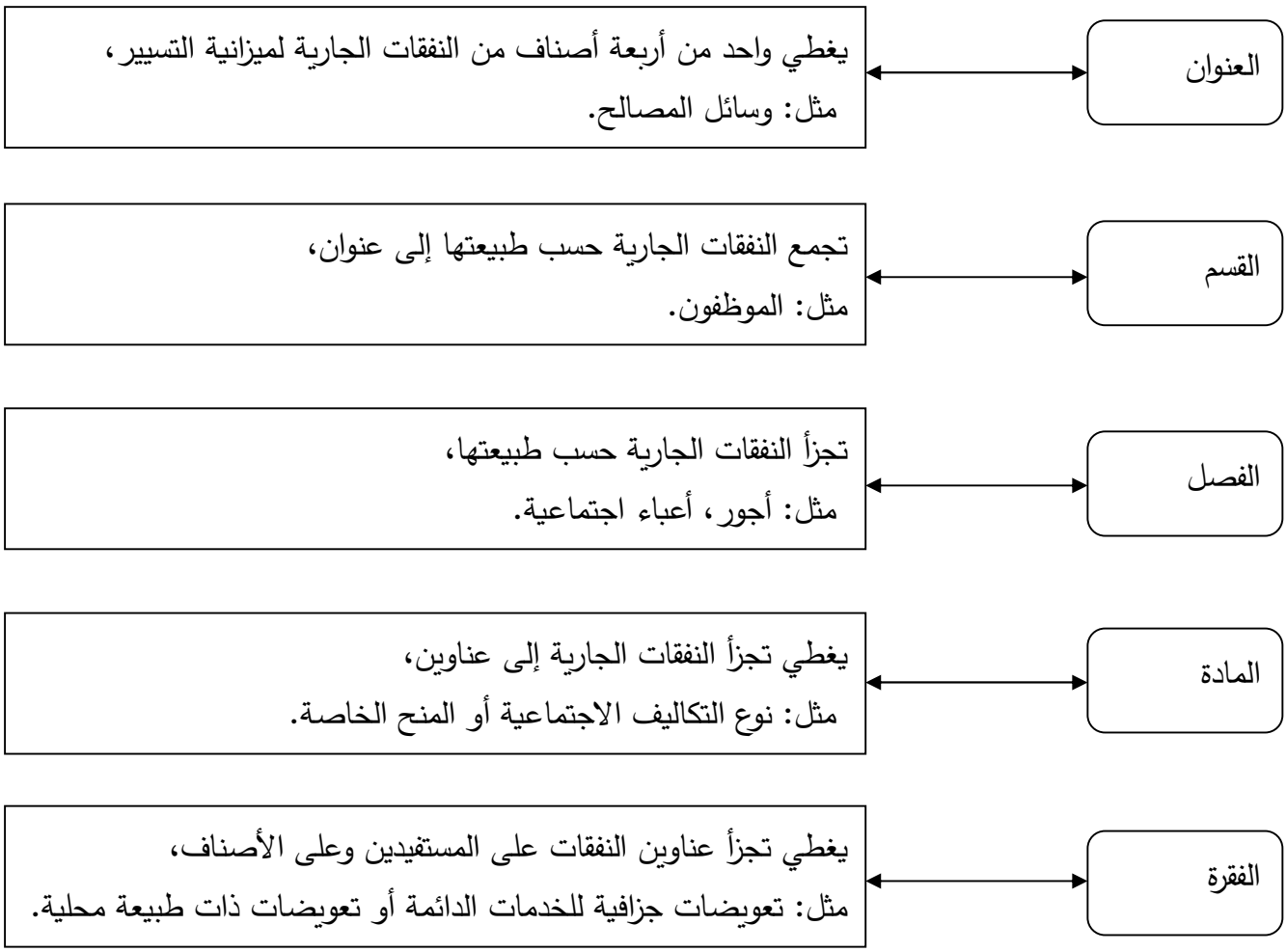

المصدر: أحمد بوجلال، إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2،جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2018، ص 248.

2- التقسيم الوظيفي: بني هذا التصنيف على أساس دور الدولة في تحمل مسؤولياتها وطبيعة نشاطها، وتكون هذه الحالة نفقات عدة وزارات في مجموعة واحدة، فمثلا نقول نفقات ثقافية فإننا نجمع بين نفقات الوزارات التالية التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الاتصال والثقافة، وزارة التربية الوطنية، كذلك الأمر عندما نتكلم عن النفقات الاقتصادية فإننا نقصد نفقات جميع وزارات هذا القطاع وهي هيكلة الطاقة والمناجم، الفلاحة والصيد البحري، التجهيز والتهيئة العمرانية... وهكذا[1].

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز

استنادا إلى القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية والمعدل والمتمم، تم تقسيم النفقات العامة إلى نوعين:

1- نفقات التسيير: هي النفقات التي تخصص للنشاط الطبيعي والعادي للدولة، والتي تسمح بتسيير أنشطة الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية[2].

أ- الوزارة كوحدة أساسية لنفقات التسيير: تعتبر الوزارة هي الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في ميزانية الجزائر، ثم تنقسم كل وزارة إلى عناوين، وينقسم كل عنوان إلى أقسام، ويتم إصدار نفقات التسيير في قانون المالية بالجريدة الرسمية[3] ، كما هو موضح في الجدول (2-1):

الجدول رقم (2-1): توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.222.221.000
مصالح الوزير الأول	4.497.060.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
لشؤون الخارجية	38.066.300.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418.409.273.000
العدل	75.862.145.000
المالية	86.980.203.000

[1] أحمد بوجلال، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[2] وهيبة سراج، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، جانفي 2018، ص 93.

[3] الشيخ بوبقرة، فعالية الجهاز الرقابي على نجاعة الإنفاق العمومي -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2018/2017، ص 49.

الطاقة	50.800.596.000
المجاهدين	224.959.977.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.284.704.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	317.336.878.000
التكوين والتعليم المهني	47.840.500.000
الثقافة	15.284.380.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.312.296.000
الشباب والرياضة	35.462.228.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.385.008.000
الصناعة والمناجم	4.727.613.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235.295.108.000
السكن والعمران والمدينة	16.281.000.000
التجارة	18.378.207.000
الاتصال	21.008.144.000
الأشغال العمومية والنقل	49.959.375.000
الموارد المائية	14.145.239.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.202.041.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	398.970.409.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153.695.039.000
العلاقات مع البرلمان	231.760.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.276.292.448.000**
التكاليف المشتركة	678.184.088.000
المجموع العام	**4.954.476.536.000**

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 79، يتضمن قانون المالية الصادر في 2018/12/30.

ب- تصنيف النفقات حسب العناوين لكل وزارة: تم جمع نفقات التسيير في أربعة عناوين كالتالي[1]:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطة العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

إنّ هذه العناوين الأربعة مقسمة إلى عدد متغير من الأقسام وهي توضح توجه النفقة ذات الطابع الوظيفي، ويمكن توضيحها كالآتي[2]:

فالعنوان الأول: أعباء الدين العمومي

يتكون من عدة أقسام هي:

القسم الأول: دين داخلي قابل للتخفيف

القسم الثاني: دين داخلي متذبذب

القسم الثالث: دين خارجي

القسم الرابع: ضمانات

القسم الخامس: نفقات مخففة للإيرادات

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: الموظفون- مرتبات العمال

القسم الثاني: الموظفون- المعاشات والمنح

القسم الثالث: الموظفون- التكاليف الاجتماعية

القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح

القسم الخامس: أشغال الصيانة

القسم السادس: إعانات التسيير

القسم السابع: مصاريف مختلفة

---

[1] الشيخ بوبقرة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص ص 98-99.

العنوان الرابع: التدخلات العمومية

يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

القسم الأول: تدخلات سياسية واقتصادية

القسم الثاني: النشاطات الدولي

القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي

القسم الرابع: النشاط الاقتصادي- التشجيعات والتدخلات

القسم الخامس: النشاط الاقتصادي- تدخلات ومساعدات

القسم السادس: النشاط الاجتماعي- المساعدة التضامن

القسم السابع: النشاط الاجتماعي-الوقاية

إن كل نفقات التسيير المحصورة في هذه الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية كالتالي[1]:

- النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات والتي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة؛
- النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء و فصل حسب طبيعة النفقة.

ج- تصنيف النفقات حسب الأقسام لكل وزارة

تتوزع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة إلى مختلف الأقسام بناءً على مرسوم تنفيذي[2]، ويتم اعتماد نفس الأسلوب في كل الوزارات.

[1] حكيم حداشي، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص 95.

[2] محمد بصديق، مرجع سبق ذكره، ص 100.

2- نفقات التجهيز: "هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز الوطني والإجمالي وبالتالي ازدياد نمو ثروة البلاد أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية"[1].

وتدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ- **توزيع نفقات التجهيز إلى عناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي[2]:

- **الاستثمارات التي تنفذ من قبل الدولة:** وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى الجماعات العمومية؛

- **إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة:** وهي نفقات تكون موجهة لدعم النشاط الاقتصادي، مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد؛

- **النفقات الأخرى برأس المال:** وتكون خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

ب- توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات: يتم توزيع هذه النفقات إلى قطاعات كما هو موضح في الجدول (2-2) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات:

الجدول رقم (2-2): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات

(بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.331.320	61.242.919
الفلاحة والري	160.787.844	235.599.403
دعم الخدمات المنتجة	55.793.219	72.755.609
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	485.491.071	635.781.484
التربية والتكوين	127.805.000	162.893.838
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	70.673.722	146.552.448
دعم الحصول على سكن	99.685.110	423.428.891
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000

[1] فاطمة الزهراء زرواط ومحمد مناد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015، ص 10.

[2] نفس المرجع، ص 11.

المجموع الفرعي للاستثمار	**1.901.567.286**	**2.438.254.592**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	671.953.450
احتياطي لنفقات غير متوقعة	700.095.000	362.473.900
تسوية الديون المستحقة على الدولة	-	100.000.000
إعادة رسملة البنوك	-	30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**700.095.000**	**1.164.427.350**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.601.662.286**	**3.602.681.942**

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 79، يتضمن قانون المالية الصادر في 2018/12/30.

ج- التقسيم حسب الفصول والمواد:

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد تتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية مركبة من قطاع وفصل ومادة، كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على[1]:

القطاع 2.....الصناعات التحويلية.

القطاع الفرعي 24.....التجهيزات.

الفصل 242.....الصلب.

المادة 2423.....التحويلات الأولية للمواد.

[1] يوسف قاشي، ناصر بن سنة، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي (دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2019، ص 28.

المطلب الثاني: تقديم وتحليل معطيات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل تطور النفقات العامة وكذلك تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وذلك بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة
1990	88,8	47,7	136,5
1991	153,8	58,3	212,1
1992	276,1	144	420,1
1993	291,4	185,2	476,6
1994	330,4	235,9	566,3
1995	473,7	285,9	759,6
1996	550,6	174	724,6
1997	643,5	201,6	845,1
1998	663,8	211,9	875,7
1999	774,7	187	961,7
2000	856,2	321,9	1178,1
2001	963,6	357,4	1321
2002	1097,7	452,9	1550,6
2003	1122,8	516,5	1639,3
2004	1250,9	638	1888,9
2005	1245,1	806,9	2052
2006	1437,9	1015,1	2453
2007	1674	1434,6	3108,6
2008	2217,8	1973,3	4191,1
2009	2300	1946,3	4246,3
2010	2659,1	1807,9	4467
2011	3797,2	1934,5	5731,7

2012	4925,1	2820,4	7745,5
2013	4335,6	2544,2	6879,8
2014	4714,4	2914,7	7629,1
2015	4972,3	3885,8	8858,1
2016	4585,6	2711,9	7297,5
2017	4757,8	2631,5	7389,3
2018	4648,3	2549,4	7197,7
2019	4954,5	2601,6	7556,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منشورات الديوان الوطني للإحصاء ONS من خلال الموقع: https://www.ons.dz.
- تقارير بنك الجزائر من خلال الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz.
- الجريدة الرسمية، العدد 79 يتضمن قانون المالية الصادر في 2018/12/30.

من خلال الجدول رقم (2-3) سوف نحلل تطور النفقات العامة بشقيها والتركيز بشكل خاص على التغيرات التي طرأت على نفقات التجهيز وتفسيرها بالفترات كالآتي:

الفرع الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

أهم ما ميز هذه الفترة هو تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية بهدف إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير، حيث سجلت هذه الفترة تزايدا للنفقات العامة من 136,5 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 961,7 مليار دينار جزائري سنة 1999، وقد تم تخصيص مبالغ كبيرة منها للتطهير المالي للمؤسسات العمومية، وإن كانت قد سجلت انخفاضا وحيدا سنة 1996 راجع أساسا إلى آثار الإصلاحات التي مست القطاعات الاقتصادية المختلفة[1].

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين، حيث تمثل الفترة 1990 إلى 1994 مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، أما الفترة الثانية من 1995 إلى 1999 فتمثل رحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد

[1] عيسى براق، أنيسة بركان، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر(تطورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها)، مجلة الإبداع، العدد 8، جامعة البليدة 2، الجزائر، 31-12-2017، ص 116.

الدولي الرامية إلى تقليص الإنفاق العام[1]، حيث رضخت الجزائر إلى مجموعة من الشروط بعد استنجادها بصندوق النقد الدولي والمتمثلة في[2]:

- الإصلاح الهيكلي للنظام الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق بمعية صندوق النقد الدولي؛
- تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة (الخوصصة)؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- الحد من تمويل المؤسسات العمومية ليصبح الاستثمار الخاص يستمد موارده عن طريق القروض البنكية فمنح للجزائر إعانات مادية قدرت بـ 5.7 مليون دولار، كما استفادت سنة 1995 من 8.1 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية وهذا ما يفسر ارتفاع النفقات العامة سنة 1992 و1995.

بالنسبة لنفقات التسيير فقد سجلت تزايدا مستمرا طول هذه الفترة من 88,8 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 774,7 مليار دينار جزائري سنة 1999، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فنسبتها خلال هذه الفترة أقل من نفقات التسيير مع تسجيلها لارتفاع بطيء، "ويمكن تفسير ذلك بأن الحكومة قامت بتنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، والذي كان هدفه التقليص من نفقات التجهيز من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري وتخفيض الدين العمومي وتسديد المديونية وزيادة دفع الأجور، إضافة إلى تحمل الدولة للمهام الرئيسية المخولة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، وتلبية حاجيات القطاعات الحسّاسة كالتعليم والصحة....الخ"[3].

الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

تمثل مرحلة تطبيق برامج الإنعاش ودعم وتعزيز النمو الاقتصادي الثالثة والمرتكزة على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد إنعاشه (المنهج الكينزي)، مستغلة في سبيل ذلك تحسن أسعار النفط (من 26.2 $ سنة 2000 إلى 49.3 $ سنة 2005 ثم إلى 106.2 $ سنة 2011 وإلى 105.5 $ سنة 2013)[4]، وخلالها نلاحظ الزيادة المتسارعة للإنفاق العام حيث سجل من 1178,1 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 7629,1 مليار دينار جزائري سنة 2014، باستثناء سنة 2013 حدث انخفاض وسجل 6879,8 مليار دينار جزائري.

---

[1] وهيبة سراج، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] بختة سعيدي، تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى ما بعد الإصلاحات الهيكلية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 2، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 17-12-2019، ص 154.

[3] محمد عرابي، محمد الطاهر قادري، أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد2، جامعة الجلفة، الجزائر، 31-12-2020، ص 161.

[4] أسماء ناويس، نصيرة قوريش، تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي "VAR"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 10-12-2018، ص 179.

نلاحظ من سنة 2006 إلى غاية سنة 2009 ارتفاع في الحصة المخصصة لنفقات التجهيز عن الحصة المخصصة لنفقات التسيير، مع استمرار الارتفاع في مجموع الكلي للنفقات، وكانت الزيادة في نفقات التسيير ونفقات التجهيز بحوالي مرتين من سنة 2006 إلى سنة 2009، والمجموع الكلي للنفقات العمومية بحولي مرتين من سنة 2006 إلى سنة 2009، أما من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، نلاحظ تزايد في نفقات التسيير باستثناء سنة 2013 التي حدث فيها انخفاض طفيف مقارنة بالسنة الماضية، أما نفقات التجهيز فقد سجلت انخفاضا باستثناء سنة 2011 التي ارتفعت فيها الحصة المخصصة لها بالمقارنة مع سنة 2010، وفيما يخص مجموع النفقات فهي الأخرى عرفت تزايد باستثناء سنة 2013 التي انخفضت فيها بالمقارنة مع السنتين الماضيتين (2011 و2012)[1].

لقد عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة وضعا ماليا مريحا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات التي فاقت كل التوقعات مما شجع الدولة لزيادة الإنفاق العام خاصة نفقات التجهيز سجلت ارتفاعا من أجل عدة مشاريع استثمارية، فقد تم انجاز عدة برامج تنموية في هذه المرحلة منه برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له 7 ملايير دولار، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الذي خصص له 55 مليار دولار، الذي كان منها 40,5% من أجل المنشآت القاعدية وأعطيت الأولية للنقل للسكك الحديدية، باعتبارها مجالا حاملا للتطور والتنمية خصص له مبلغ 2,139 مليار دينار منها إنجاز الترمواي في الجزائر، وهران وقسنطينة، ويهدف البرنامج إلى تحسين الخدمات العامة خاصة الإدارة والقضاء وتكوين الثروة البشرية وأيضا زيادة النشاط الاقتصادي خاصة في مجال الزراعة وبناء السكنات، كما كان هناك البرنامج الخاص بتنمية الجنوب والهضاب العليا (2006-2007)[2].

في المرحلة (2004-2008) تم انجاز حوالي 9000 كلم من الطرق الجديدة وتخفيض المديونية الخارجية للبلد لتبلغ 5 ملايير دولار سنة 2008 في حين سنة 1999 كانت تبلغ 29 مليار دولار، كما تم في المرحلة الممتدة من 2000 إلى 2008 تخصيص 34 مليار دينار جزائري لقطاع البحث العلمي وزيادة في المعاشات والمنح الضعيفة في إطار التضامن الوطني، كما تم تسليم 1,5 مليون وحدة سكنية وتم تخصيص 10 ملايير دينار جزائري سنويا في ميزانية التجهيز لترقية الثقافة[3].

[1] أم كلثوم بن موسى، نبوية عيسي، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 03-12-2017، ص 186.

[2] بختة سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 158-159.

[3] نفس المرجع، 159.

الفرع الثالث: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

شهدت خلال هذه الفترة من 2015 إلى 2018 انخفاضا في النفقات العامة وهذا راجع إلى انهيار في أسعار البترول الذي حدث بداية من منتصف سنة 2014[1] (سجل هبوطا حادا من 98 $ سنة 2014 إلى 52 $ سنة 2015 إلى 43 $ سنة 2016) والذي انعكس بطبيعة الحال على اتجاه سياسة الإنفاق العام بالجزائر نحو الانكماش والترشيد فيها[2]، ليعود للارتفاع مجددا سنة 2019 حيث سجل إجمالي النفقات العامة 7556,1 مليار دينار جزائري.

في هذه الفترة تم إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر أن يتمر ما 2015 إلى 2019، لكن نظرا للضائقة المالية التي مست الجزائر على اثر انخفاض أسعار البترول، وانخفض مستوى الاحتياطي النقدي إلى أقل من 100 مليار دولار إضافة إلى انخفاض متاحات صندوق ضبط الموارد والذي سجل رصيد صفري سنة 2017، فقد اقتصر تنفيذه فقط على سنة 2015 التي بلغت فيها نفقات التجهيز 3885,8 مليار دينار جزائري وسنة 2016 التي انخفضت فيها نفقات التجهيز 2711,9 مليار دينار جزائري، وواصلت الانخفاض في سنة 2017 إلى 2631,5 مليار دينار جزائري وسنة 2018 إلى 2549,4 مليار دينار جزائري، لترتفع سنة 2019 بقيمة 2601,6 مليار دينار جزائري، وبالتالي عرفت نفقات التجهيز خلال هذه الفترة تذبذبا[3]، في المقابل عرفت نفقات التسيير من 2015 إلى 2019 ارتفاعا وانخفاضا طول هذه الفترة.

[1] جميلة صادق، عبد القادر دربال، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، جوان 2019، ص 61.

[2] أسماء ناويس، نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[3] ناجم وافي، عبد الجليل جلايلة، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، جوان 2020، ص 120.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمعدل التضخم في الجزائر

سنوضح من خلال هذا المبحث مختلف المصادر المسببة لظاهرة التضخم والآثار الناجمة عنها على مستوى الجزائر، وسنقوم بتحليل تطورات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

المطلب الأول: مصادر التضخم في الجزائر وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

يمكن توضيح مصادر وآثار التضخم في الجزائر بشكل مفصل كما يلي:

الفرع الأول: مصادر التضخم في الجزائر

تنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية.

1-الأسباب والمصادر الداخلية للتضخم في الجزائر: ولها ثلاثة أنواع:

أ- توسع الإنفاق الكلي في الجزائر: إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري هي السياسة التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة (الإنفاق الكلي المحلي)، ويشكل قطاع الأجزاء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حيث يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في حالات أخرى، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى[1].

ب- ارتفاع التكاليف الإنتاجية: تمثل الأجور جزءً كبيرا من التكاليف، حيث تتراوح بين 40% و90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك الزيادات التي تحدث في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة باعتبارها مواد تعتمد على الاستيراد، ونتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار والتقلبات في الأسواق الدولية فقد اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخيم في الفواتير من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخرة وهذه الظاهرة تفرضها تلك الدول التي نستورد منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطاتنا من العملة الصعبة، وكذا تدهور وسائل الإنتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في تموين المخازن بالمواد الأولية[2].

[1] بلقاسم بلقاضي، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد28، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص 148.

[2] بن يوسف نوة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 37.

ج- الأسباب النقدية: توغلت إستراتيجية التنمية في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه إلى تمويل نقدي ضخم، وعجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات لجأت السلطات العمومية إلى الإصدار النقدي الذي لا يكون له مقابل مادي، وهذا يعتبر من أسباب التضخم خاصة قبل الاتفاقية التي تمت مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 والذي من شروطه تعزيز اللجوء إلى الإصدار النقدي وهذا ما أدى إلى خفض معدلات التضخم وعلى العموم يمكن تحديد أسباب التضخم النقدي في الجزائر كالتالي[1]:

- نظام تمويل الاستثمارات؛
- تطوير الكتلة النقدية ومقابلاتها؛
- تطوير ميزانية الدولة أي تطوير الموارد العامة للدولة كالإيرادات والنفقات.

2- الأسباب والمصادر الخارجية للتضخم في الجزائر: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- التضخم المستورد: رغم أن الجزائر قامت بإصلاحات اقتصادية، منها تحديد التجارة الخارجية بما يتماشى مع نشاط المنظمات الدولية وحسن الأداء والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إلا أن ما يحدث في الواقع هو العكس لأن المستوى المعيشي للأفراد ينتقل من سيء إلى أسوء عند الأخذ ببرامج هذه المنظمات، بالإضافة مصطلح العولمة الذي غزى العالم بشكل رهيب يشجع كل القدرات الضعيفة على واقعه ومعالم المصطلح تمثلها منظمة التجارة الدولية وكل هذا يعود للأسباب التالية[2]:

- تنظيم وتسيير التجارة الخارجية؛
- هيكل التجارة الخارجية بحيث عرفت هذه الأخيرة عدة تغيرات على مستوى مكوناتها السلعية وهي تطور الواردات نتيجة عجز الجزائر أن تلبي الطلب الداخلي لجأت إلى الاستيراد من أجل تغطية النقص الموجود على مستوى العرض.

ب- المديونية الخارجية: لقد كان لارتفاع الديون الخارجية دورا أساسيا في زيادة الاختلالات الاقتصادية، فخلال فترة السبعينات كانت الديون في الجزائر ضعيفا إلا أنه عند قيامها بتمويل مخططاتها التنموية ذلك أدخلها في دوامة من الديون، فعند اقتراض الجزائر من السوق العالمية أصبحت ديونها تشكل عبئا ابتداءً من سنة 1985 أين بلغت 19,8 مليار دولار، وفي سنة 1990 ارتفعت من 28,15 مليار دولار إلى 33 مليار دولار سنة 1996، ونتج عن تسديد هذه الديون امتصاص لمعظم الموارد المالية مما أرغم الجزائر على تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، ومع تحسن الأوضاع في السوق النفطية سمح هذا الأخير بتكوين احتياطات كبيرة تمكنت الجزائر بواسطتها تسديد الديون قبل آجال استحقاقها، وبذلك انخفضت الديون ابتداءً من سنة 1997 واستمر في الانخفاض إلى غاية 2007 مما ساعد

[1] يحيى حولية، السياسة النقدية ومدي فعاليتها في الحد من ظاهرة التضخم، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 1، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 15 مارس 2014، ص 115.

[2] نفس المرجع، ص 116.

الجزائر على التخلص من ضغط المديونية، وسمح لها بتعزيز الاستقرار للبلاد وتحسن مصداقيتها المالية وتشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية[1].

يمكن توضيح أهم الأسباب المؤدية لتفاقم حجم الديون من خلال ما يلي[2]:

- **ضخامة المشاريع الاستثمارية:** إن إتّباع الجزائر لنموذج القائم على الصناعات الثقيلة والذي يتطلب أموالا ضخمة دفع السلطات الجزائرية للاقتراض من الأسواق المالية والنقدية، أي أنها اعتمدت على مصادر خارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، كما أن استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة وسلع التجهيز غالبا ما تتميز بعدم خضوعه لأي دراسة مسبقة وعدم التحكم فيه، الأمر الذي أدى إلى تضاعف قيمة الواردات الاستثمارية وتبذير واسع في العملة الصعبة، وهو ما حمل الاقتصاد الجزائري خسائر فادحة زادت من مديونيته الخارجية، كما أن عمليات الاستثمار الضخمة وما رافقها من توسيع في الجهاز الإداري أدت إلى تزايد نفقاته، حيث فاقت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.
- **عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:** على الرغم من سياسة قيود الاقتراض التي حددها الإصلاح المالي سنة 1970 والمتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي، إلا أنه لم يتم الالتزام بهذه الشروط إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الاتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية، وهو ما أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية للجزائر فارتفعت المديونية الخارجية.
- **تفاقم حجم الديون سنة 1986:** بسبب انهيار أسعار النفط والدولار (حيث أن صادرات الجزائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن انخفاض قيمة الدولار مع ثبات العملات الأخرى يؤدي إلى تفاقم حجم الدين الخارجي) والذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض حاد في الإيرادات وبالتالي انخفاض وسائل الدفع الخارجية، حيث انتقل سعر البترول من 30 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 14,5 دولار أمريكي سنة 1987، كما ارتفعت خدمات الديون بشدة فانتقلت من 33% سنة 1984 إلى 55% سنة 1987 و75% سنة 1992، بالإضافة إلى شروط الاستدانة زادت صعوبةً نتيجة تغير سعر الفائدة الذي انتقل من 8,3% سنة 1980 إلى 9,8% سنة 1984، الأمر الذي أدّى إلى تضخم تكاليف الاقتراض من الدول الصناعية التي لجأت إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع الادخارية للتخفيف من أزمة الكساد التضخمي، كل هذه الأسباب أدت إلى صعوبة التوفيق بين الاستمرار في تسديد أعباء الدين الخارجي المتزايد وتمويل الواردات الضرورية، إضافة إلى ذلك فان جزءً كبيرا من هذه الديون استعملت لتمويل الواردات الضرورية من المواد

[1] أسماء ميخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر، 2017/2016، ص 193.

[2] نفس المرجع، ص ص 193-194.

الاستهلاكية والوسيطة نتيجة النمو السكاني وضعف الاقتصاد الجزائري عن تلبية احتياجاته محليّا، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الندرة في سوق السلع الاستهلاكية وحدوث ارتفاعات حادة في مؤشرات الأسعار، كما طغت أسعار السوق السوداء على أسعار الأسواق الرسمية، مما زاد في اعتماد الجزائر على القروض الخارجية لتغطية النقص في الموارد المحلية ومعالجة المصاعب المالية.

ج- تغيرات سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة: نتيجة للاختلالات التي أصابت الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في اضطراب موازين الاقتصاد الكلي مما جعل الجزائر تعطي لعملتها قيمتها الحقيقية سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي، وبالتالي إعطاء الدينار الجزائري قابلية للتحويل فابتداءً من سنة 1974 تميزت إعادة تقييم الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالرقابة على الصرف إلى غاية الثمانينات والانتقال من الربط بعملة واحدة (الفرنك الفرنسي) إلى الربط بسلة من العملات المتكونة من 14 عملة* الأكثر أهمية في هيكل التجارة، وبعد هذه الفترة ونتيجة للانهيار في أسعار النفط، اعتمدت الجزائر على ثلاثة برامج للاستقرار مع صندوق النقد الدولي والتي كان من أهم أهدافها التحكم في التضخم وضمان تقريبه من معدلات الشركاء التجاريين[1].

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه، الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية من حيث أنه لا يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية، وكذلك ما له من تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيرات ايجابية على فئات أخرى في آن واحد، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنه[2]، ويمكن توضيح أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التضخم في الجزائر فيما يلي:

1- أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي: إن من الوظائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول والمبادلات لتخصيص الموارد ولإعادة توزيع الدخل الوطني، ويتألف هذا الأخير من مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية، وذلك خلال فترة معينة من الزمن (سنة واحدة)، أما الدخل الوطني الحقيقي فيتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية، فخلال الفترة التي يكون فيها التضخم يتوالى الارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق الدخل الكامل، وكلما كان هناك اقتراب في توظيف عوامل الإنتاج بمستوى كامل، كلما تضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي، وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيق نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل للفئات المختلفة

* الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويدي، الكرون الدنماركي، الكرون السويدي، الكرون النرويجي، الفلورين الهولندي، الشلن النمساوي، الجنيه الإسترليني، البيزيتا الاسبانية، الليرة الايطالية، المارك الألماني.

[1] أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2] بلقاضي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، 155.

داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة متمثلة في الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من ذوي المداخيل الثابتة الذين يمثلون أغلبية فئات المجتمع، بحيث تتخلف مداخيلهم عن اللحاق بتصاعد الأسعار في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة من التجار والمنتجين[1].

2- أثر التضخم على الادخار: نظرا لنقص السلع الاستهلاكية الذي صاحب الموجات التضخمية التي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، اتجهت الكثير من العائلات إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، هذه الحالة أدت إلى تفاقم وضع الأسعار بصورة أكثر سوءً في كثير من الأحيان، بينما هناك فئة أخرى ذات الدخل المرتفع (بغرض محافظتهم على قدرتهم الشرائية) لجأت إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة، وبشكل خاص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها من السلع الأخرى خاصة في المدن الساحلية وهذا ظهر في صورة ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات، وساهمت هذه الحالة عدة عوامل منها[2]:

- النمو الديموغرافي المستمر؛
- الزيادة في الدخول النقدية لبعض الفئات الاجتماعية التي تمتهن التجارة والمضاربة في الأسواق غير الرسمية؛
- الحاجة الملحة لظروف السكن والمعيشة؛
- الضغوط التي أحدثتها الأوضاع الأمنية خارج المناطق الحضرية؛
- فشل أغلب شركات البناء العمومية في تلبية الطلب المتزايد على السكن؛
- قلة وسائل التمويل التي يعاني منها قطاع البناء.

وبناءً على هذه الأسباب، استمرت الزيادة في الميل الحدي للأفراد بسبب تفضيلهم للعقارات على الأرصدة النقدية نتيجة انخفاض القوة الشرائية لهذه الأخيرة، فمثلا وصل سعر المتر المربع الواحد في السوق السوداء خلال الخمس سنوات الأخيرة في بعض نواحي العاصمة إلى أكثر من خمسة عشر مرة بالنسبة للأراضي المخصصة للبناء، وإلى أكثرة من عشرون مرة بالنسبة للشقق مما أتاح الفرصة لكل من أمتلك بعض الشقق، أو قطع الأراضي للبناء بالمدن الكبرى الساحلية لتحقيق أرباح طائلة. ودفعت المضاربة إلى إعادة توزيع واسعة للثروة الوطنية، فمثلا خلال الفترة (1992-1998) سجلت أسعار السكنات الجماعية التابعة لدواوين الترقية والتسيير العقاري في السوق الموازية

[1] مرجع سبق ذكره، ص ص 155-156.

[2] سعيد هتهات، دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2006/2005، ص 253.

(وبدون عقد ملكية) ارتفاعات فاقت 300%، بينما رجحت لأسعار الإيجار التابعة لهذه الدواوين بين 10% و20% من الدخل الشهري النقدي للفئات المتوسطة، وأكثر من ذلك وصلت هذه النسبة في القطاع الخاص إلى 80%[1].

3- أثر التضخم على الاستثمار: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطي الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وإن كانت لا تملك أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلة المخاطر مثل الخدمات السياحية والتجارية ومشاريع النقل، وكذلك يتجه جزء هام من الأموال إلى الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، والمضاربة على أسعار الأراضي والعقارات وبناء المنازل الفاخرة. فمعدلات النمو للاستثمار في القطاع الصناعي بيّنت لنا اتجاه المستثمرين نحو قطاعات أخرى دون قطاعات الإنتاج السلعي، فعلى سبيل المثال خلال الفترة (2000-2004) كان معدل النمو الإنتاج الصناعي الغذائي سالبا حيث وصل إلى -19,4% وفرع النسيج نسبته -5,4% بينما نمت معدلات أخرى كقطاع الماء والطاقة حيث وصل المعدل إلى 5,3%، قطاع المحروقات 3,4% والصناعات الحديدية والمعدنية 7,1%. ومن جهة أخرى نجد أن معدلات التضخم التي سجلت في تلك الفترة قد ساعدت على نمو القطاعات الخدمية والتوزيعية بمعدلات أعلى من تلك التي سجلت في قطاعات الإنتاج السلعي، وهذا أدّى إلى حدوث اختلالات في عدة قطاعات اقتصادية، وأيضا ساهم تدهور مستوى الإنتاج فيها إلى بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية والتجهيزية، وارتفاع التكلفة، فكانت نتيجة ذلك إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية[2].

4- أثر التضخم على رؤوس الأموال الأجنبية: يتضح تأثير التضخم على تدفق رؤوس الأموال من خلال إعاقته لتدفق موارد الاستثمار الأجنبي، وهذا راجع لعنصر المخاطرة وعدم ثقة المستثمرين، سنأخذ على سبيل المثال الفترة 1990-2004 قد حصل فيها تذبذب لإجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حيث بلغ سنة 1990 حوالي 12 مليون دولار، وارتفع سنة 1996 إلى 270 مليون دولار، ووصل سنة 2001 إلى 1065 مليون دولار ليعود للانخفاض في سنة 2004 إلى 822 مليون دولار، حيث كانت نسبة التدفق الأجنبي المباشر إلى الجزائر من حصة الدول النامية في سنة 2003 حوالي 0,3% و14,2% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي لدول شمال إفريقيا المتوسطية، ومن خلال هذه الأرقام يتبين لنا مدى تأثير التضخم على معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي للدول التي تعاني من التضخم وارتفاعات الأسعار المستمرة، وهذا يقلل من إقبال المستثمرين الأجانب إلى هاته الدول[3].

---

[1] مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر 1990-2009)، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص 143.

[3] نفس المرجع، ص ص 143-144.

5- التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخول: تعتبر عملية تحديد الأجر من العمليات التي لم يحسم أمرها بعد وفق دراسة رغم المراحل التي مرّ بها، إذ نرى أنه من الضروري محاولة إيجاد قاعدة عامة وعادلة بتحديد هذا الأجر، في وقت يتسم بالانفتاح على العالم الخارجي وبروز العولمة كمحدد رئيسي لا مفر منه من الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات العالمية. ولتوضيح هذا الأثر سنأخذ كمثال الفترة (1988-1996) نجد أنه كان هناك تضاعف لمؤشر الاستهلاك الجزائري بأكثر من خمس مرات، حيث فقدت الأجور ما بين 1990 و1996 ما يزيد عن 30% من قوتها الشرائية للأجور مسجلة تطورا سالبا خلال السنوات 1994، 1995، 1996 و1997 بنسب قدرها -10%، -7%، -3,5% و-0,5% على التوالي، وهو ما يمثل تدهورا في القوة الشرائية للأجور خلال هذه الأربع سنوات فقط بنسبة قدرها 21%، فيما عرفت هذه الأخيرة تطورا خلال السنتين 1998 و1999 بنسب قدرها 1,2% و2% على الترتيب، ويجب الإشارة إلى أن هذا التدهور يتوزع بطرق مختلفة على الفئات الاجتماعية حسب النشاطات التي تقوم بها القطاعات التي تنتمي إليها، وقد كان أهم انخفاض في القوة الشرائية ذلك الذي مسّ فئة الوظيف العمومي التي عرفت نموا ضعيفا في مستويات الأجور قبل عام 1994، ثم جمّدت بسبب الشروط المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي، بينما الدخول الناتجة عن مصادر أخرى غير الأجور كتلك المحصلة من الممتلكات قد عرفت بعض التحسن بالقيم الحقيقية و شهدت نموا بنسب قدرها 2,2%، 5%، 5%، 6% و5,3% خلال السنوات 1994، 1995، 1996، 1998 و1999 على التوالي، ويتبين لنا أن هذه المعدلات مرتفعة وبعيدة كثيرا عن تلك التي حدثت على مستوى نمو الأجور خلال نفس الفترة، الشيء الذي يبين التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخول ما بين فئات المجتمع الجزائري كنتيجة لارتفاع الأسعار، وفيما يخص أصحاب الأجور والمرتبات نجد أن موظفي قطاع البنوك وشركات التأمين قد استفادوا أكثر من الزيادة في رواتبهم نتيجة لظاهرة التضخم، وبناءً على ما سبق يمكننا ملاحظة الظلم الاجتماعي النسبي الذي يمكن أن يلحقه التضخم بأصحاب الدخول الثابتة بما فيهم أيضا أرباب المعاشات وحملة السندات وغيرهم ممن تتخلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار وهي الفئة التي تمثل السواد الأعظم من المجتمع الجزائري في حين تستفيد أصحاب الدخول المتغيرة، حيث نجد أن مستوى معيشة الكثير من الجزائريين قد تدهور، واتجه نصيب الإنفاق على المواد الغذائية من ميزانية العائلة للتزايد بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة وأنّ النّسبة الموجهة للغذاء أصبحت تمثل 60% من الدخل الفردي سنة 1998، كما أن مدخرات الأفراد المودعة لدى البنوك والحسابات البريدية الجارية فقدت الكثير من قيمتها جراء انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع[1] .

6- هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج: إنّ عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، فمثلا الجامعات الجزائرية فقدت

[1] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص ص 254-255.

الكثير من الأساتذة الذين توجهوا إلى الدول الغربية ودول الخليج التي تتوفر فيها مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي[1].

7- أثر التضخم على ظواهر الرشوة والفساد في الإدارات: من الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع مستويات الأسعار المحلية وانخفاض القوة الشرائية لبعض الفئات (خاصة أصحاب الدخول المحدودة والثابتة) في المجتمع الجزائري تفشي الرشوة، الفساد، الاختلاس، والتهرب الضريبي، وإلى تدني ولاء الموظفين لمنشآتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع بسبب إحساس بعض الفئات بعدم عدالة توزيع الدخول، لذا أصبحوا يعتمدون على هذا الأسلوب لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية والتخفيف من حدة التضخم ورفع مستوى دخولهم، هذا بالإضافة إلى ما يترتب عن هذه السلوكيات من أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية خاصة على أفراد الطبقة الضعيفة، كما يترتب عن التضخم نمو وانتشار السوق الموازي، كونه يوفر السلع والخدمات لجميع طبقات المجتمع سواءً كانوا أثرياء أو فقراء مقارنة بالأسواق الرسمية التي تتميز بالندرة وبارتفاع أسعارها، إذ أنه يصبح المنفذ الوحيد للأشخاص الاقتصاديين الذين تنخفض قوتهم الشرائية نتيجة التضخم، مما يؤدي إلى القيام بنشاطات غير قانونية في مختلف القطاعات لزيادة مداخيلهم، أي أنها تمكن من خلق فرص للعمل وزيادة الدخول وتوفر احتياجات المواطن بأسعار معقولة، ولهذا نجد أن السوق الموازية في الجزائر تمثل أكثر من 25% من النشاط التجاري الوطني، والتي تتوزع حسب اختلاف درجة الطلب الكلي ومستوى المعيشة، كما يمثل الاقتصاد الموازي ككل حوالي 40% من الاقتصاد الوطني[2].

8- أثر التضخم على الاستهلاك التفاخري: يؤدي إعادة توزيع الدخل إلى ارتفاع المداخيل الحقيقية لدى فئات معينة الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم من السلع الترفيهية التي تكون في معظمها سلع أجنبية، مما يرفع من الطلب المحلي على هذه السلع المستوردة، وهو ما ميز الاقتصاد الجزائري لاسيما في فترات تزايد إمكانيات الاستيراد، حيث تتطلع هذه الفئات إلى تقليد ومحاكاة أنماط الاستهلاك في الدول الأجنبية فيزداد طلبها على السلع الترفيهية والمعمرة كالسيارات الفاخرة وأجهزة الاتصال والإعلام، والتي تكاد تصبح سلع أساسية بالنسبة لها، وبالمقابل ينخفض استهلاك أصحاب الدخول الثابتة التي تقتصر فقط على السلع الأساسية[3].

[1] بلقاسم بلقاضي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2] أسماء ميخاليف، مرجع سبق ذكره، ص ص 206-207.

[3] نفس المرجع، ص 207.

المطلب الثاني: تقديم وتحليل معطيات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل مراحل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى غاية 2019، وذلك بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تطور معدل التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	معدل التضخم	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
1990	16,65	21,16
1991	25,89	26,64
1992	31,67	35,08
1993	20,54	42,28
1994	29,05	54,54
1995	29,78	70,79
1996	18,68	84,03
1997	5,73	88,82
1998	4,95	93,26
1999	2,64	95,68
2000	0,34	95,97
2001	4,22	100
2002	1,42	101,43
2003	4,27	105,75
2004	3,96	109,95
2005	1,38	111,47
2006	2,31	114,05
2007	3,68	118,24
2008	4,86	123,98
2009	5,74	131,10
2010	3,91	136,23

2011	4,52	142,39
2012	8,89	155,05
2013	3,25	160,10
2014	2,92	164,77
2015	4,78	172,65
2016	6,40	183,70
2017	5,59	193,97
2018	4,27	202,25
2019	1,95	206,20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي: https://databank.worldbank.org.
- نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد2، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2016، ص 49.
- منشورات الديوان الوطني للإحصاء ONS: https://www.ons.dz.

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، فهي تعتبر نسبية لأنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم باستخدام أساس للمقاربة يسمى بسنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظر لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، وبما أن الاهتمام ينصب بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، فإن الديوان الوطني للإحصاء يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يعني قياس تطور أسعار سلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد، أو بمعنى آخر المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع والخدمات مقارنة بزمن معطى، بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم الاستدلالي بين سنة وأخرى عن معدل التضخم[1].

بناءً على الجدول أعلاه سوف نقوم بتحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وذلك بتقسيمها إلى ثلاث فترات.

[1] حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص 109.

الفرع الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

من الملاحظ في هذه الفترة الارتفاع المستمر في معدل التضخم ليصل إلى أقصاه سنة 1992 بمعدل 31,67%، لينخفض بعدها ليصل سنة 1999 إلى 2,64%، تعتبر هذه الفترة فترة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي، إضافة إلى التدابير المتخذة ضمن توصيات صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر[1]. وبناءً على ذلك يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

- **المرحلة (1990-1994):** يفسر الارتفاع في معدلات التضخم خلال هذه الفترة بتنفيذ برامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي التي في مجملها انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 40%، لتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وإلغاء الدعم بالتالي كل هذه العوامل أدت إلى نتيجة منطقية ألا وهي ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم[2]؛
- **المرحلة (1995-1999):** يفسر الانخفاض في معدل التضخم خلال هذه الفترة بتطبيق الجزائر لبرنامج الإصلاح الهيكلي والذي بدأ يعطي ثماره على التضخم في المدى المتوسط والطويل، حيث بلغ معدل التضخم في نهاية البرنامج 5% أي بفارق كبير مقارنة مع بدايته، وذلك أن الهدف الأساسي للبرنامج كان الحد من ارتفاع معدلات التضخم من خلال العمل على تقليص نمو الكتلة النقدية، الحد من زيادة قيمة الدينار، تجميد أجور الوظيف العمومي وتقليصها وكذلك ترشيد وتخفيض النفقات العامة والتي في مجملها كانت توصيات من قبل صندوق النقد الدولي[3].

الفرع الثاني: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

عرفت سنة 2000 أدنى معدل تضخم منذ الاستقلال والذي وصل إلى 0,34% وهذا راجع إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى ذلك سجلت طوال هذه الفترة تذبذبات في معدلات التضخم، كما يمكن ملاحظة أن أعلى معدل تضخم سجل هو 8,89% سنة 2012 ويرجع هذا إلى "زيادة الأسعار في السلع الغذائية والمصنعة الناجمة عن الزيادة في السيولة بسبب التوسع في الإنفاق العام (زيادة الأجور)"[4]، كما يمكن تفسير عودة ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، نتيجة لارتفاع نمو الكتلة النقدية بسبب برامج التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة، إلا أن البعض من المحللين يرون أن

[1] أمينة بن تركي، فتيحة زرزي، العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019، ص ص 86-87.

[2] أسماء ناويس، نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3] نفس المرجع.

[4] محمد عرابي، محمد الطاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص 164.

أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثلاث مصادر هي التوسع في مكونات الإنفاق الكلي العام، الزيادة في تكاليف الإنتاج (والمتمثلة أساسا في زيادة كتلة الرواتب والأجور) وزيادة الكتلة النقدية، وفي سنة 2014 عرف معدل التضخم انخفاضا حيث سجل 2,92% مقابل 3,25% سنة 2013، ويعد هذا المعدل منخفضا مقارنة كتوقعات قانون المالية 2014 الذي ارتقب معدل للتضخم كنسبة 3,9%[1]، ونفسر عودة الانخفاض بالإجراءات المضادة للبنك المركزي لامتصاص السيولة بداية من الأشهر الأولى من سنة 2013 إضافة إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية بسبب انخفاض تباطؤ النمو وانخفاض في الطلب العالمي [2].

الفرع الثالث: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

وهي الفترة التي أعقبت انهيار أسعار النفط في جوان 2014، فخلال هذه الفترة ارتفعت معدلات التضخم حيث سجلت سنة 2015 نسبة 4,78% لتصل سنة 2016 إلى 6,40%، كنتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري والسماح بانخفاض قيمة الدينار بنسبة 25% بغرض الحد من الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية، فمع تراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي لجأت الجزائر قرار سلبي وهو تخفيض قيمة الدينار الجزائري إداريا، ما أثر سلبا على مدخرات الجزائريين وكبّدهم خسائر كبيرة، وبعد هذا القرار تم اللجوء إلى قرار أكثر خطورة من تخفيض قيمة الدينار إداريا وهو قرار الترخيص لبنك الجزائر بطباعة النقود (طباعة ما يعادل 40 مليار دولار في أقل من سنة لينخفض بعدها معدل التضخم مسجلا 5,59% في ظرف اتسم بارتفاع عالٍ نسبيا للتوسع النقدي (+8,4%)، وفي المقابل عرف المتوسط السنوي لنمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير والمقدر وزنه النسبي بـ23,1% انخفاضا قدره 5,82% في سبتمبر 2017، وبـ2,6% في جوان 2018، مظهرا ضعف مساهمة سعر الصرف والأسعار عند الاستيراد في التضخم الكلي، وقد بقي التضخم معتدلا خلال سنة 2018، وهذا راجع إلى الإدارة الحذرة للسياسة النقدية التي سمحت لاحتواء مخاطر ظهور الضغوط التضخمية في اعتماد التمويل غير التقليدي[3]، وفي سنة 2019 يمكن ملاحظة الانخفاض المستمر في معدل التضخم ليسجل نسبة 1,95%.

[1] بوعلام مولاي، محمد سفير، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص 207.

[2] محمد عرابي، محمد الطاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[3] نادية العقون، سامية مقعاش، قياس أثر تخفيض العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 10، العدد 2، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2020، ص 68.

المبحث الثالث: اختبار أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL

يهدف هذا المطلب إلى قياس أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL، بالاعتماد على (EViews 10).

المطلب الأول: الأداة المستخدمة في الدراسة القياسية

سنقوم في هذا المطلب بتقديم والتعريف بالأداة المستخدمة في الدراسة القياسية لأثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)، والمتمثلة في نموذج ARDL.

الفرع الأول: مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL

سنستخدم في دراستنا القياسية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model) المعروف بـ ARDL التي طورها كل من Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998)، وكل من Psaran et Al (2001)، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر إذا ما كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية أو بدرجة أعلى، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك. إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، ومن خلال نموذج ARDL يمكن الفصل بين تأثيرات الأجل الطويل والأجل القصير، حيث نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أيضا من خلال النموذج يمكن تقدير المعلمات للمتغيرات المستقلة على المدى القصير والمدى الطويل[1].

الفرع الثاني: مميزات نموذج ARDL

لهذا النوع من النماذج عدة مزايا أهمها[2]:

- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة في المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو حتى خليط من الاثنين معا؛

---

[1] دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص ص 236-237.

[2] محمد بن مريم، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1987-2016)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد20، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، جوان 2018، ص 62.

- أنّ نتائج تطبيقها تكون أكثر ملائمة مع حجم العينات الصغيرة، وهذا على عكس اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة؛
- المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلا على أنه يساعد على التخلص من المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكل الارتباط الذاتي؛
- إن نموذج ARDL يعمل على تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه وفي معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين؛
- يسمح نموذج ARDL بإدراج المتغيرات الصماء في اختبار التكامل المشترك.

الفرع الثالث: خطوات تطبيق نموذج ARDL

تتمثل خطوات تطبيق نموذج ARDL في:

أولا: إجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية

إن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة[1]، وتتمثل هذه اختبارات في اختبار ديكي فولر (Dickey Fuller) (1979) ويرمز له بـ DF، ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لجذور الوحدة (1981) ويرمز له بـ ADF، واختبار (Phillips and Perron) (1988) ويرمز له (P-P)، اختبار KPSS (1992) واختبار (Elliot, Rothenberg and Stock) (1996) و يرمز له بـ ERS، وسنتطرق بشكل مفصل للاختبارات المستخدمة في دراستنا القياسية كما يلي:

1- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey-Fuller): يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر (صيغة النموذج المستخدم، حجم العينة ومستوى المعنوية) للتأكد من مدى استقرار السلاسل الزمنية، ويستخدم هذا الاختبار ثالثة صيغ وهي[2]:

أ- الصيغة الأولى:

$$\Delta y=\lambda y_{t-1}+\sum^{k} \rho_j \Delta y_{t-j}+\varepsilon_t$$

ويلاحظ في هذه الصيغة بعدم احتوائها على حد ثابت واتجاه عام. وتتمثل الفروض في هذه الحالة فيما يلي:

فرضية العدم $\lambda=0$ أو $\rho=1$: H_0 أي السلسلة غير ساكنة، مقابل الفرضية البديلة $H_1=\delta<1$ أي السلسلة ساكنة، ومن ثم يتم حساب الصيغة (τ) ديكي فولر الموسع وفقا للصيغة:

$$\tau_{\lambda}^{*}=\frac{\hat{\lambda}}{s_{\hat{\lambda}}}$$

[1] حياة عثماني، هشام لبزة، انعكاس القروض الصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2017)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، جامعة عمر ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2020، ص 36.

[2] سلطان جاسم سلطان وآخرون، قياس وتحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا واليونان نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 16، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص 163.

أ- الصيغة الثانية:

$$\Delta y=\alpha+ \lambda y_{t-1}+\sum^{k} \rho_j \Delta y_{t-j}+\varepsilon_t$$

هذه الصيغة تحتوي على حد ثابت، وتكون اختبار الفروض كما يأتي:

فرضية العدم (عدم سكون السلسة) $H_0 : \delta=1 ; \alpha=1 ; \lambda=0$

الفرضية البديلة (سكون السلسلة) $H_1 : \delta<1 ; \alpha\neq0 ; \lambda<0$

يتم حساب (τ) للمعلمة α بحساب الصيغة التالية:

$$\tau_{\alpha}^{*}=\frac{\hat{\alpha}}{S_{\hat{\alpha}}}$$

ج- الصيغة الثالثة: وتتضمن هذه الصيغة حدّا ثابتا واتجاها عاما، وهي كالآتي:

$$\Delta y=\alpha+\beta_t + \lambda y_{t-1}+\sum^{k} \rho_j \Delta y_{t-j}+\varepsilon_t$$

واختبار الفروض لهذه الصيغة وتكون كالآتي:

فرضية العدم (عدم سكون السلسة) $H_0 : \delta=1 ; \alpha=1 ; \lambda=0$

الفرضية البديلة (سكون السلسلة) $H_1 : \delta<1 ; \alpha\neq0 ; \beta\neq0 ; \lambda<0$

ومن ثم يتم حساب القيم المحسوبة لـ (τ) للمعلمات المختلفة على النحو الآتي:

$$\tau_{\lambda}^{*}=\frac{\hat{\lambda}}{S_{\hat{\lambda}}}; \tau_{\alpha}^{*}=\frac{\hat{\alpha}}{S_{\hat{\alpha}}}; \tau_{\beta}^{*}=\frac{\hat{\beta}}{S_{\hat{\beta}}}$$

2- اختبار فيليبس وبيرون Phillips and Perron test (P-P):

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرط للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد **Phillips and Perron (1988)** نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF، ويجرى هذا الاختبار على أربعة مراحل[1]:

- تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر، مع حساب الإحصائيات المرافقة؛
- تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$؛
- تقدير المعامل المصحح S_1^2، المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$\hat{S}^2=\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2+2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}$$

[1] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 212.

من أجل تقدير هذا التباين يجب إيجاد عدد التباطؤات ؛

- حساب إحصائية فيليبس وبيرون المتمثلة في $t_{\hat{\phi}}^{*} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\phi}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$، حيث يتم مقارنتها مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون Mac Kinnon.

ثانيا: تحديد فترة الإبطاء المثلى

يتم اختبار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM باستعمال نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Vector Unrestricted Model Auto وسوف يتم ذلك باستعمال أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي[1]:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error (FPE)(1969)؛
- معيار معلومات أكياكي (AIC : 1973) Akaike؛
- معيار معلومات شوارز (Schwarz (SC ; 1978؛
- معيار معلومات حنان وكوين (Hannan and Quinn (H –Q ; 1979 .

وتتمثل الفترات الملائمة في أقل قيمة من المعايير الإحصائية المقدرة.

ثالثا: القيام باختبار التكامل المشترك

التكامل المشترك هو البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير فهو ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكناً. حتى نقول أن السلسلتين χ_t وy_t متكاملتان إذا تحقق شرطين هما خضوعهما إلى اتجاه عشوائي مع نفس رتبة الفرق «d» والتوفيق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين[2].

ولاختبار التكامل المشترك في دراستنا سوف نستخدم اختبار الحدود Bounds test للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى القصير و الطويل.

---

[1] علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، المجلد 9، العدد 34، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص ص 188-189.

[2] عثمان الهادي، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2015، ص 65.

رابعا: تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في إطار نموذج ARDL[1].

خامسا: اختبار صلاحية النموذج

للتأكد من جودة النماذج المقدرة سيتم الاعتماد على الاختبارات التالية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera:** يقوم هذا الاختبار بالتحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار؛
- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج:** من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LMTest للارتباط الذاتي؛
- **تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء) للنموذج:** هناك عدة اختبارات للكشف إذا كان تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (ARCH) للتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ.

سادسا: اختبار الاستقلال الهيكلي للنموذج

لكي يتم التأكد من نتائج نموذج ARDL ومدى مصداقيته يتم استخدام اختبارين للتأكد من عدم وجود أي تغير هيكلي في البيانات تؤدى إلى خطأ في استقرار وانسجام معلمات النموذج قصيرة الأجل مع معلمات النموذج طويلة الأجل، حيث يتمثل الاختبار الأول في اختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي التابعة Cumulative Sum Of Recursive Residual (CUSUM)؛ أما الاختبار الثاني فيتمثل في اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التابعة Cumulative Sum Of Square Residual (CUSUMSQ). ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وتكون هذه المعلمات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار خارج الحدود عند المستوى[2].

[1] أسماء سلامي، أحمد سلامي، الفجوة الغذائية للحبوب وانعكاسها على معدلات الاكتفاء الذاتي في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 1، العدد 5، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، الجزائر، أكتوبر 2020، ص 165.

[2] وفاء سعد ابراهيم يوسف، الاقتصاد المعرفي والناتج المحلي الإجمالي في مصر (نموذج ARDL)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 2، جامعة عين الشمس، مصر، 15-07-2020، ص 37.

المطلب الثاني: قياس أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

بعد إعطاء نظرة عامة عن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL، سنقوم بتطبيقه على متغيرات الدراسة وتحليل نتائجه.

الفرع الأول: تقديم متغيرات الدراسة واختبار استقرارية السلاسل الزمنية

بعد أن نقدم متغيرات الدراسة سنختبر استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس وبيرون (P-P).

1-متغيرات الدراسة

تم صياغة نموذج لدراسة أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2019 وذلك باستخدام متغيرات: معدل التضخم CPI، نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة DEP ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي GRO، بناءً على إحصائيات البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصاء ONS، تقارير بنك الجزائر والجريدة الرسمية، حيث نفترض العلاقة الطردية بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، وبالتالي فإن الدراسة ستقوم بتقدير النموذج التالي:

$$CPI = f(DEP, GRO)$$

والشكل الخطي للنموذج يكون:

$$CPI = \alpha + \beta_1 DEP + \beta_2 GRO + \varepsilon_t$$

حيث:

CPI: معدل التضخم يقاس بمؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

α: الحد الثابت.

DEP: نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة.

GRO: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

ε_t: حد الخطأ.

β: معامل الانحدار.

2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة):

تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ونفقات التجهيز، ولأجل ذلك تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لجذور الوحدة، واختبار (Phillips Perron)، الذي يتعمد إلى تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، ويتم إجراء هذا الاختبار في أربعة مراحل، ويمكن توضيح النتائج في الجدول رقم (2-5).

الجدول رقم(2-5): نتائج اختبار جذر الوحدة

اختبار ADF				
		CPI	DEP	GROW
المستويات	مقطع	-1.474416 (0.5321)	-1.821543 (0.3631)	-3.217281 (0.0291)
	اتجاه عام ومقطع	-1.903017 (0.6272)	-1.978664 (0.5881)	-3.097321 (0.1257)
	بدون اتجاه ولا مقطع	-1.456265 (0.1329)	-0.372290 (0.5415)	-0.996826 (0.2782)
الفروق	مقطع	-5.482276 (0.0001)	-4.854996 (0.0006)	-8.633496 (0.0000)
	اتجاه عام ومقطع	-5.457413 (0.0007)	-4.787760 (0.0034)	-8.857630 (0.0000)
	بدون اتجاه ولا مقطع	-5.437953 (0.0000)	-4.939476 (0.0000)	-8.789266 (0.0000)
اختبار P-P				
		CPI	DEP	GROW
المستويات	مقطع	-1.424986 (0.5563)	-1.955800 (0.3036)	-3.132752 (0.0351)
	اتجاه عام ومقطع	-2.053518 (0.5488)	-1.978664 (0.5881)	-3.094709 (0.1262)
	بدون اتجاه	-1.460781 (0.1318)	-0.389687 (0.5348)	-1.512007 (0.1201)
	مقطع	-5.482276 (0.0001)	-4.854996 (0.0006)	-9.328597 (0.0000)

الفروق	اتجاه عام ومقطع	-5.676022 (0.0004)	-4.803850 (0.0033)	-16.24828 (0.0000)
	بدون اتجاه ولا مقطع	-5.460685 (0.0000)	-4.939476 (0.0000)	-8.960965 (0.0000)

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

تشير نتائج الجدول من خلال تطبيق اختباري ADF وPP إلى أن نتائج الاختبارين جاءت متوافقة، وأن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن جميع القيم المقدرة هي أقل من القيم الحرجة في قيمتها المطلقة، الأمر الذي يعني أنها غير معنوية إحصائيا، لذا تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها.

أما عند الفرق الأول فإن كل المتغيرات معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ونفقات التجهيز كانت مستقرة في الفرق الأول، عند مستوى معنوية 1% و5% و10%، ونستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي فإن استقرار السلاسل الزمنية يحقق لنا شرط استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) .

الفرع الثاني: تقدير النموذج وقف مقاربة ARDL

بعد تأكدنا من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند I(0) أو I(1)، يمكننا تطبيق اختبار حدود التكامل المشترك، ولكن قبل تقدير النموذج يجب تحديد فترة الإبطاء المثلى.

1-تحديد فترة الإبطاء المثلى VAR Lag Order Selection Criteria:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، فإنه يتعين الآن تقدير النموذج، لكن قبل ذلك لابد من تحديد طول فترات الإبطاء المثلى (n)، وهنا يتم اختبار توافيق المتغيرات الداخلة في النموذج، لهذا الغرض نستخدم معيار Akaike حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة هذا المعيار[1]، بناءً على قيم معيار Akaike فإن مدد الإبطاء الزمني (1، 3، 2) ، والتي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار حيث تشير القيم (1)، (3) ،(2) إلى عدد مدد التخلف الزمني للمتغيرات المعنية بالدراسة وبحسب التسلسل أو الترتيب. وكانت نتائج الاختبار كما في الشكل رقم (2-2).

[1] أسماء سلامي، أحمد سلامي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

الشكل رقم (2-2): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج (ARDL)

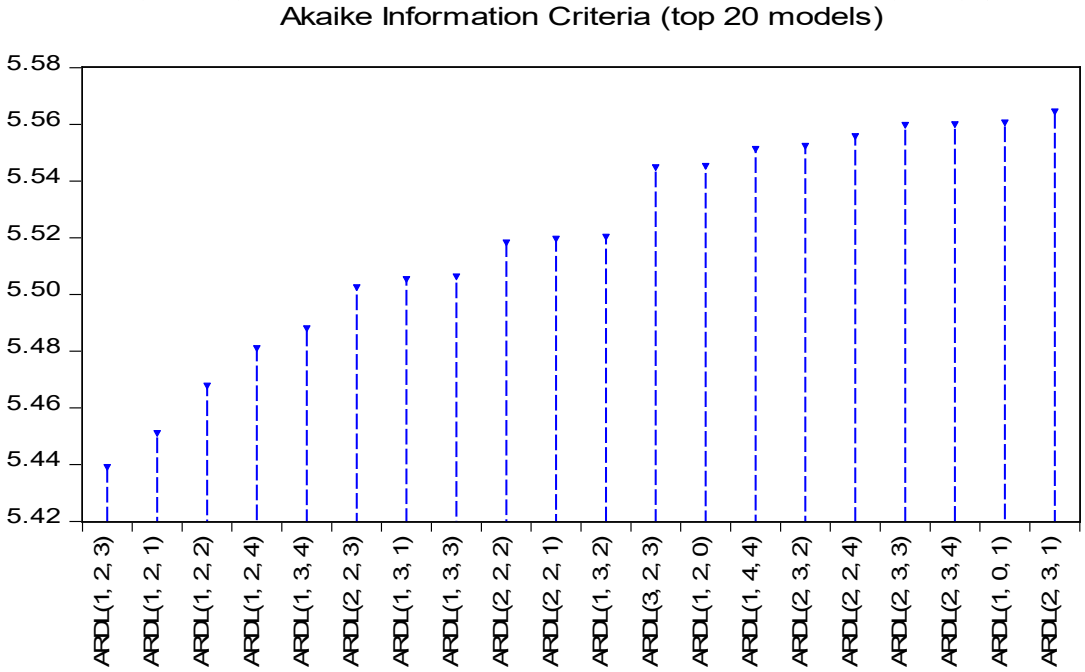

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

2- اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test) باستخدام نموذج ARDL:

حيث يعمل على اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، ومن أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه سوف نقوم بتطبيق اختبار الحدود (Bounds Test)، حيث يتم استخدام اختبار (F-Statistic) لأجل ذلك، من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و10%) كما يبين الجدول رقم (2-6):

الجدول رقم (2-6): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test)

F-Statistic	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستوى المعنوية
4.049974	3.35	2.63	10%
	3.87	3.1	5%
	4.38	3.55	2.5%
	5	4.13	1%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

من خلال الجدول رقم (2-6)، نلاحظ أن قيمة إحصائية 4.049974 (F) لاختبار Wald أكبر من الحدود العليا (I1 Bounds)، لدرجة معنوية كل من (5%)، (10%)، والتي كانت على التوالي (3.87)، (3.35)، ومنه نرفض فرضية العدم، أي توجد علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل.

3-تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج ARDL:

بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير بواسطة نموذج ARDL.

-تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، سنقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل من أجل الحصول على معاملات الأجل الطويل للنموذج، وذلك بالاعتماد على النموذج الأمثل الذي يعطي أدنى قيمة لمعيار Akaika Information Criterion، وقد أعطى النموذج المقدر المعطيات المدرجة في الجدول رقم (2-7):

الجدول رقم (2-7) : نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	0.276989	0.259314	1.068159	0.2996
GROW	-3.552446	1.089492	-3.260644	0.0043
C	6.290259	10.79887	0.582492	0.5675

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

من خلال الجدول رقم (2-7) يتضح ما يلي:

إشارة معامل نفقات التجهيز موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، وليست لها دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P= 0.2996)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.276989، وهذا يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم في المدى الطويل.

إشارة معامل النمو الاقتصادي الحقيقي سالبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، وتدل على وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% (P=0.0043)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -3.552446، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من النمو الاقتصادي الحقيقي إلى معدل التضخم، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة النمو الاقتصادي الحقيقي بـ1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 355,24 %.

-تقدير العلاقة القصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) :

والجدول رقم (2-8) يظهر نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير المتحصل عليها:

الجدول رقم (2-8): نتائج اختبار العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL.

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP)	0.135435	0.175242	0.772848	0.4496
D(DEP(-1))	0.369414	0.167208	2.209300	0.0404
D(GROW)	0.374133	0.361286	1.035558	0.3141
D(GROW(-1))	1.201756	0.647638	1.855598	0.0800
D(GROW(-2))	0.797865	0.476926	1.672931	0.1116
CointEq(-1)*	-0.481658	0.110792	-4.347399	0.0004

R-squared	0.617193	Mean dependent var	-1.100663
Adjusted R-squared	0.526049	S.D. dependent var	4.712556
S.E. of regression	3.244318	Akaike info criterion	5.384817
Sum squared resid	221.0376	Schwarz criterion	5.672781
Log likelihood	-66.69504	Hannan-Quinn criter.	5.470444
Durbin-Watson stat	2.121959		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

من خلال نتائج الجدول رقم (2-8) يلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة (-0.481658) ومعنوية (0.0004)، وهذا يؤكد على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وهذا يعني هذا أن حوالي 48.16% من انحراف قيمة معدل التضخم في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي (1/0.481658=2.07)، أي ما يقارب 2.07 سنة من أجل الوصول إلي قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، بمعنى أن 48.16% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل التضخم في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية (نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي).

من جهة أخرى بلغت قيمة التحديد 0.6171، حيث تعكس القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أن المتغيرات المستقلة تفسر 61.71% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم، والباقي يعود إلى عوامل أخرى.

من خلال برنامج EViews10 تم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك، وجاءت نتائج تقدير معادلات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير مبينة في النموذج التالي:

$$EC = CPI - (0.2770*DEP \ -3.5524*GROW + 6.2903)$$

5- اختبار صلاحية النموذج:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera:** يظهر من الشكل رقم (2-3) نتائج الاختبار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.472718 وهي أكبر من 5%، وبالتالي بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا، ولا توجد هناك مشكلة التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (2-3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

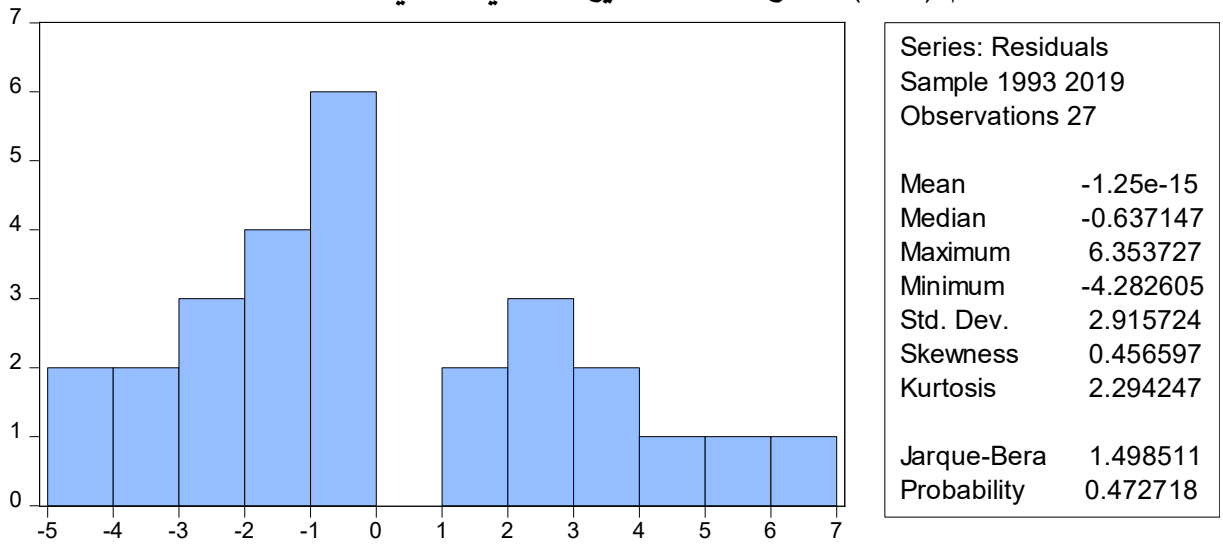

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

-اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج:

الجدول رقم (2-9) يبين نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LMTest للارتباط الذاتي:

الجدول (2-9): نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.902300	Prob. F(2,16)	0.1815
Obs*R-squared	5.186885	Prob. Chi-Square(2)	0.0748

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

بلغت قيمة الاختبار كما يبينه الجدول رقم (2-9) حوالي (1.902300) باحتمال اكبر من 5% (0.1815)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

- تجانس(ثبات) تباين البواقي (الأخطاء) النموذج:

الجدول رقم (2-10) يبين نتائج اختبار (ARCH) للكشف عن تجانس تباين البواقي والتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ:

الجدول (2-10) : نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.390737	Prob. F(1,24)	0.1351
Obs*R-squared	2.355340	Prob. Chi-Square(1)	0.1249

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

نتائج في الجدول رقم (2-10) تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (2.390737) باحتمال أكبر من 5% (0.1351)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

6- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج:

لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum of Recursive Residual TEST(CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals Of Squares Test (CUSUMSQ)، من أجل التأكد من سكون النموذج يجب أن يقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعندها يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات والسكون كما يوضح الشكل (2-4).

الشكل (2-4): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة، ولمربعات البواقي المعاودة

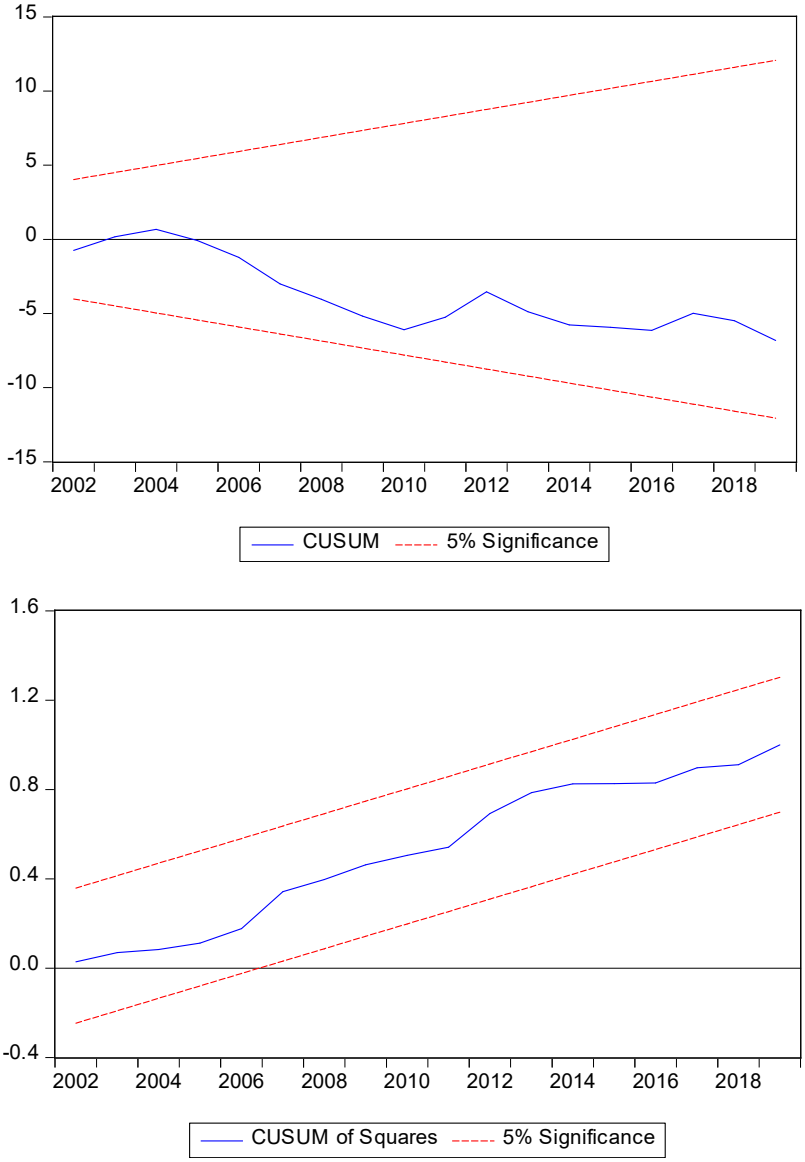

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

الفرع الثالث: تحليل النتائج

من خلال النتائج الدراسة القياسية لأثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019) تم التوصل إلى:

- وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم على المدى القصير، حيث أن زيادة نفقات التجهيز بـ1% سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـ27,69%؛

-كما تم التوصل أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من النمو

الاقتصادي الحقيقي إلى معدل التضخم، حيث أن زيادة النمو الاقتصادي الحقيقي بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 355,24%؛

-ومن جهة أخرى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى القصير حيث أن 48,16% من الاختلالات قصيرة الأجل لمعدل التضخم في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأنه باعتبار أنّ الاقتصاد الجزائري عبارة عن اقتصاد نامي، فخلال عملية التنمية تتولد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية، والتي تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع، فمن جهة مشاريع البنية التحتية هي بطبيعتها تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة ولكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر وكذلك باعتبار أن للاستثمار طبيعة مزدوجة، فإنه على حين يخلق طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج معين يخلق في نفس الوقت دخولا تؤدي إلى زيادة في الطلب[1].

بعد إجراء الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL والمتمثلة في اختبار شرط استقلال حدود الخطأ وتجانس تباين البواقي، نجذ أن النموذج خالٍ من مشكل عدم تجانس التباين ولا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج. وبالنسبة لاختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات، وبناءً على اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي يظهر أن تقديرات النموذج مستقرة ومنه تحقق سلامة النموذج المعتمد في الدراسة ARDL.

[1] أسماء ناويس، نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره،ص ص 189-190.

خلاصة الفصل:

لنفقات التسيير والتجهيز دور في ظهور الضغوط التضخمية في الجزائر، فمن خلال دراستنا حاولنا تبيين وقياس هذا الأثر بالتركيز فقط على نفقات التجهيز ومعرفة مدى تأثيره على معدل التضخم على طول الفترة 1990 إلى 2019.

عند إجراء اختباري ADF وP-P لاستقرارية السلاسل الزمنية، أظهرت النتائج عدم استقرارها عند المستوى واستقرارها عند المستوى الأول، وهذا يسمح لنا باختبار التكامل المشترك، حيث تم الاعتماد في دراستنا على مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL، والذي يضم نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء. وبعد تطبيق هذا المنهج على متغيرات الدراسة وجدنا أن هناك تكاملا مشتركا وعلاقة طردية وقصيرة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، حيث كلما ارتفعت نفقات التجهيز صاحبها ارتفاع في معدل التضخم.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

إن مكونات النفقات العامة تلعب دورا في تكوين فائض الطلب الذي يعتبر السبب الرئيسي المباشر في ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في ظل عجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة هذا الارتفاع في الطلب الكلي. وكان الهدف من دراستنا تسليط الضوء على موضوع أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما تم التطرق إليه في بحثنا بشكل مفصل، وحاولنا من خلال ذلك الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى تأثير نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)؟

ومن أجل الإلمام بكل جوانب موضوع الدراسة، كان يجب تخصيص الفصل الأول للتطرق إلى الجانب النظري بشكل عام حول مغيرات الدراسة مع توضيح العلاقة من الجانب النظري بين النفقات العامة والتضخم، وبالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم التطرق أولا للتطورات التي طرأت على كل من النفقات العامة بنوعيها والتضخم في الجزائر طوال فترة الدراسة، وفي الختام تم قياس أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مستخدمين في ذلك نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL، بالاعتماد على EViews10، حيث توصلت الدراسة القياسية لمجموعة من النتائج الهامة التي كان لها الأثر البالغ في توضيح أثر نفقات التجهيز على معدل التضخم.

من خلال الجانب التطبيقي يمكن استخلاص أن النفقات العامة في الجزائر تتكون من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، فنفقات التسيير تتعلق بتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة وبالتالي فهي نفقات ينتج عنها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو الإنتاجي للقطاعات العامة، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فهي تتعلق بتزويد مختلف القطاعات بوسائل الإنتاج الضرورية بغية زيادة الإنتاج الوطني، تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. من خلال تحليلنا لتطور للنفقات العامة في الجزائر فقد لوحظ تضاعف في حجم النفقات العامة خلال الفترة (1990-1995)، حيث انتقل من 136,5 مليار دج سنة 1990 إلى 759,6 مليار دج سنة 1995، وهذا راجع إلى تزايد كتلة أجور الوظيف العمومي وكونها تمثل مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، أما خلال الفترة (1996-1999) والتي تمثل مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي دعت لخفض النفقات، فقد سجلت ارتفاعا ضئيلا للنفقات، وبالنسبة للفترة (2000-2019) تضاعفت النفقات العامة بنوعيها، وهذا راجع للبرامج الإنمائية التي اعتمدتها الجزائر بداية من برنامج الإنعاش (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والبرنامج الخماسي (2010- 2014).

فيما يخص معدل التضخم في الجزائر فقد تم قياسه من خلال مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومن خلال الإحصائيات فقد لوحظ الارتفاع المستمر في الرقم القياسي لأسعار المستهلك طوال فترة الدراسة من 1990 إلى 2019، إذ انتقل من 21,16 سنة 1990 إلى 206,20 سنة 2019، ويمكن ملاحظة خلال الفترة من 1990 إلى 1995 الارتفاع الكبير في هذا المؤشر، وهذا كان نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى تحرير أسعار السلع، لتستقر الأسعار بعد ذلك نتيجة لسياسة التقشف المتبعة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وفي المقابل عرف معدل التضخم ارتفاعا ثم انخفاضا وكان ذلك انعكاسا للإصلاحات والسياسات المتبعة، أما خلال الفترة

(2000–2019) فقيمة هذا المؤشر عرف نموا معتدلا نتيجة للسياسة النقدية المتبعة المصاحبة لسياسة الزيادة في النفقات العامة، أما معدل التضخم فقد سجل تذبذبا طوال هذه الفترة.

أما من خلال الدراسة القياسية فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أوضحت دراستنا وجود أثر مباشر لنفقات التجهيز على معدل التضخم؛
- أظهر اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، عدم استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى I(0) واستقرارها عند الفرق الأول I(1)؛
- أظهرت نتائج تجارب محاكاة لبرنامج EViews10 بأن النموذج (1، 3، 2) ARDL هو النموذج الأمثل المختار الذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لمعيار (AIC) المقترح لإجراء هذا الاختبار؛
- وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، ويدل على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل، ويكون اتجاه العلاقة من نفقات التجهيز إلى معدل التضخم، حيث أن زيادة نفقات التجهيز بـ 1% سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـ 27,69%، وهذا ما يفسر سبب التطور في نفقات التجهيز وما يصاحبه من ارتفاع في معدل التضخم خلال فترة الدراسة؛
- كما تم التوصل أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من النمو الاقتصادي الحقيقي إلى معدل التضخم، إذ أن زيادة النمو الاقتصادي الحقيقي بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 355,24%؛
- وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى القصير حيث أن 48,16% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدل التضخم في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات أو صدمات في المتغيرات التفسيرية؛
- كما توصلنا إلى وجود تكامل مشترك بين مغيرات الدراسة وهذا يتوافق مع الدراسات السابقة؛
- اختلفت دراستنا في النموذج المستخدم، حيث أن كل دراسة اعتمدت على منهج معين. بعد إجراء الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL والمتمثلة في اختبار شرط استقلال حدود الخطأ وتجانس تباين البواقي، نجد بأن النموذج خالٍ من مشكل عدم تجانس التباين ولا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج. وبالنسبة لاختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات، وبناءً على اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي يظهر أن تقديرات النموذج مستقرة.

بالنسبة لفرضيات الدراسة تم تأكيد ونفي بناءً على نتائج الدراسة كما يلي:

- الفرضية الأولى القائلة أنه يوجد تأثير سلبي لنفقات التجهيز والتضخم، فقد نفت الدراسة ذلك، فاتجاه التأثير موجب بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم؛

- أما الفرضية الثانية القائلة بأن هناك علاقة طويلة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، فقد نفت الدراسة ذلك حيث تم التوصل أن إشارة نفقات التجهيز موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية وقصيرة الأجل بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، والاتجاه يكون من نفقات التجهيز إلى معدل التضخم؛
- بالنسبة للفرضية الثالثة التي ترى أن هناك علاقة قصيرة المدى بين نفقات التجهيز ومعدل التضخم، فالدراسة القياسية قامت بتأكيد ذلك.

يمكن إعطاء جملة من التوصيات والاقتراحات كما يلي:

- لابد من التقليل والتخفيض من النفقات غير الضرورية وتوجيه النفقات العامة نحو القطاعات التي يكون لها دور بارز في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي؛
- إصلاح مرونة الجهاز الإنتاجي بتنويع مصادر النمو الاقتصادي وعدم الاعتماد على الصناعات الثقيلة والريوع، والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية؛
- العمل على محاربة كل من الفساد الإداري والمالي في الدولة، لكونها تساهم بشكل كبير في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

بالنسبة لآفاق الدراسة فيمكن دراسة موضوعنا من عدة جوانب، نذكر منها:

- أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي؛
- دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1. أحمد علي جامع صالح، الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)، ط1، المكتبة الوطنية للنشر، السودان، 2018.
2. حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
3. زغدود علي، المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
4. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
5. عباس محرزي محمد، اقتصاديات المالية العامة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
6. عبد الرحمن اسماعيل، محمد عريقات حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
7. عبد العزيز عثمان سعيد، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، لبنان، 2008.
8. عطية ناصف ايمان، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
9. فليح العلي عادل، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
10. قناوي عزت، أساسيات في النقود و البنوك، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
11. محمد أحمد السريتي السيد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2008.
12. محمد أفندي أحمد، النقود و البنوك، ط1، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، 2009.
13. محمد بكر نجلاء، اقتصاديات النقود والبنوك، أكاديمية طيبة، مصر، 2000.
14. محمد مندور أحمد وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد-كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، مصر 2004.
15. واصف الوزني خالد، حسين الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط10، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16. يوسف كافي مصطفى ، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

2- الأطروحات والمذكرات:

أ- الأطروحات:

1. أدريوش دحماني محمد، إشكالية التشغيل في الجزائر (محاولة تحليل)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012-2013.

2. بوبقرة الشيخ، فعالية الجهاز الرقابي على نجاعة الإنفاق العمومي -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2018/2017.

3. طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018.

4. عزري حميد، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية) لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019.

5. ميخاليف أسماء، محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر، 2017/2016.

ب- رسائل الماجستير:

1. بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.

2. حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.

3. شليق عبد الجليل، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر 1990-2009)، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011.

4. عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015.

5. مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

6. هتهات سعيد، دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2006/2005.

3- المجلات والدوريات:

1. الشامي سلام، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة بحوث اقتصادية، المجلد9، العدد36، جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، جويلية 2014.

2. العقون نادية، مقعاش سامية، قياس أثر تخفيض العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 10، العدد 2، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2020.

3. الهادي عثمان، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2015.

4. براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر(تطورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها)، مجلة الإبداع، العدد 8، جامعة البليدة 2، الجزائر، 31-12-2017.

5. بلقاضي بلقاسم، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد28، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

6. بن تركي أمينة، زرزي فتيحة، العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2019.

7. بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية

الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1987-2016)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد20، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، جوان 2018.

8. بن موسى أم كلثوم، عيسي نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 03-12-2017.

9. بوالكور نور الدين، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد2، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2016.

10. بوجلال أحمد، إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2018.

11. جاسم سلطان سلطان وآخرون، قياس وتحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا واليونان نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد 16، جامعة كربلاء، العراق، 2015.

12. جيلالي يوسف، الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2019.

13. حبيطة علي، أثر الإنفاق العام على معدل التضخم دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، المجلد 6، العدد 2، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 01-12-2017.

14. حولية يحيى، السياسة النقدية ومدي فعاليتها في الحد من ظاهرة التضخم، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 1، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 15 مارس 2014.

15. زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015.

16. سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، جانفي 2018.

17. سعد ابراهيم يوسف وفاء، الاقتصاد المعرفي والناتج المحلي الإجمالي في مصر (نموذج ARDL)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 2، جامعة عين الشمس، مصر، 15-07-2020.

18. سعيدي بختة، تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى ما بعد الإصلاحات الهيكلية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 2، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 17-12-2019.

19. سلامي أسماء، سلامي أحمد، الفجوة الغذائية للحبوب وانعكاسها على معدلات الاكتفاء الذاتي في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 1، العدد 5، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، الجزائر، أكتوبر 2020.

20. صادق جميلة، دربال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، جوان 2019.

21. عامر عمران كاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد 11، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، العراق، 2005.

22. عبد الزهرة حسن علي، حسن شومان عبد اللطيف، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL، المجلد 9، العدد 34، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2013.

23. عثماني حياة، لبزة هشام، انعكاس القروض الصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2017)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، جامعة عمر ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2020.

24. عرابي محمد، قادري محمد الطاهر، أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد2، جامعة الجلفة، الجزائر، 31-12-2020.

25. قاشي يوسف، بن سنة ناصر، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي (دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2019.

26. قسميوري كفية، خنشور جمال، دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 7، العدد 2، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2020.

27. مولاي بوعلام، سفير محمد، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.

28. ناويس أسماء، قوريش نصيرة، تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي "VAR"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 10-12-2018.

29. نوة بن يوسف، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ديسمبر 2014.

30. وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة و واقعها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، جوان 2020.

4- القوانين:

1. الجريدة الرسمية، العدد 79، يتضمن قانون المالية الصادر في 2018/12/30.

5- المواقع الالكترونية:

1. بيانات البنك الدولي: https://databank.worldbank.org.
2. منشورات الديوان الوطني للإحصاء ONS من خلال الموقع: https://www.ons.dz.
3. تقارير بنك الجزائر من خلال الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- المجلات والدوريات:

1. David Oluseun Olayungbo, Government Spending and Inflation in Nigeria: An Asymmetry Causality Test, International Journal of Humanities and Management Sciences (IJHMS), Volume 1, Issue 4, July 2013.
2. Tai Dang Nguyen, Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia, working paper, PhD Scholar, Crawford School Of Public Policy, Australian National University, Canberra, Australia, February 2014.

الملاحق

الملحق رقم (01): جدول تطور النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	النفقات العامة (مليار دينار)	نفقات التجهيز (مليار دينار)	نفقات التسيير (مليار دينار)	نسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة (نسبة مئوية)	نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة (نسبة مئوية)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)
1990	136,5	47,7	88,8	35	65	0,8
1991	212,1	58,3	153,8	27,5	72,5	-1,2
1992	420,1	144	276,1	34,3	65,7	1,8
1993	476,6	185,2	291,4	38,9	61,1	-2,1
1994	566,3	235,9	330,4	41,7	58,3	-0,9
1995	759,6	285,9	473,7	37,6	62,4	3,8
1996	724,6	174	550,6	24	76	4
1997	845,1	201,6	643,5	24	76	1,1
1998	875,7	211,9	663,8	24	76	5,1
1999	961,7	187	774,7	20	80	3,2
2000	1178,1	321,9	856,2	27,3	72,7	3,8
2001	1321	357,4	963,6	27,1	72,9	3
2002	1550,6	452,9	1097,7	29,2	70,8	5,6
2003	1639,3	516,5	1122,8	31,5	68,5	7,2
2004	1888,9	638	1250,9	33,8	66,2	4,3
2005	2052	806,9	1245,1	39,3	60,7	5,9
2006	2453	1015,1	1437,9	41,4	58,6	1,7
2007	3108,6	1434,6	1674	46,2	53,8	3,4
2008	4191,1	1973,3	2217,8	47,1	52,9	2,4

1,6	54,1	45,9	2300	1946,3	4246,3	2009
3,6	59,5	40,5	2659,1	1807,9	4467	2010
2,9	66,2	33,8	3797,2	1934,5	5731,7	2011
3,4	63,6	36,4	4925,1	2820,4	7745,5	2012
2,8	63	37	4335,6	2544,2	6879,8	2013
3,8	61,8	38,2	4714,4	2914,7	7629,1	2014
3,7	56,1	43,9	4972,3	3885,8	8858,1	2015
3,3	62,8	37,2	4585,6	2711,9	7297,5	2016
1,3	64,4	35,6	4757,8	2631,5	7389,3	2017
1,2	64,6	35,4	4648,3	2549,4	7197,7	2018
0,8	65,6	34,4	4954,5	2601,6	7556,1	2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصاء ONS من خلال الموقع: https://www.ons.dz.
- تقارير بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz.
- الجريدة الرسمية، العدد 79، يتضمن قانون المالية الصادر في 2018/12/30.
- بيانات البنك الدولي: https://databank.worldbank.org.

الملحق رقم (02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
1990	16,6525343885433	2005	1,38244656662119
1991	25,8863869348513	2006	2,31149918514421
1992	31,6696619117149	2007	3,67899574741703
1993	20,5403261235826	2008	4,85859062814938
1994	29,0476561173071	2009	5,73706036145632
1995	29,7796264864999	2010	3,91106195534027
1996	18,679075860175	2011	4,52421150505276
1997	5,73352275357186	2012	8,89145091062314
1998	4,95016163793115	2013	3,25423910998847
1999	2,64551113392798	2014	2,91692692067457
2000	0,339163189071755	2015	4,78444700693894
2001	4,22598834854679	2016	6,39769480268749
2002	1,41830192345045	2017	5,59111590961673
2003	4,268953958395	2018	4,26999020467078
2004	3,96180030257191	2019	1,95176821052894

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي: https://databank.worldbank.org.

الملحق رقم (03): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لنسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة (DEP)

عند المستوى:

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.821543	0.3631
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.978664	0.5881
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.372290	0.5415
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.854996	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.787760	0.0034
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
LagLength: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic		-4.939476	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

الملحق رقم (04): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعدل التضخم (CPI)

عند المستوى:

Null Hypothesis: CPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.474416	0.5321
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.903017	0.6272
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.456265	0.1329
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.482276	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.457413	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.437953	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

الملحق رقم (05): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للنمو الاقتصادي الحقيقي (GROW) عند المستوى:

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.217281	0.0291
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.097321	0.1257
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.996826	0.2782
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.633496	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.857630	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.789266	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

الملحق رقم (06): نتائج اختبار فيليبس وبيرون (P-P) لنسبة نفقات التجهيز من النفقات العامة (DEP)

عند المستوى:

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.955800	0.3036
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.978664	0.5881
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.389687	0.5348
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.854996	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	20.61775
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.61775

NullHypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.803850	0.0033
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.939476	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

الملحق رقم (07): نتائج اختبار فيليبس وبيرون (P-P) لمعدل التضخم (CPI)

عند المستوى:

Null Hypothesis: CPI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.424986	0.5563
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.053518	0.5488
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CPI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.460781	0.1318
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.482276	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.676022	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.460685	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

الملحق رقم (08): نتائج اختبار فيليبس وبيرون (P-P) للنمو الاقتصادي الحقيقي (GROW)

عند المستوى:

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.132752	0.0351
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.094709	0.1262
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GROW has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.512007	0.1201
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.328597	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-16.24828	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

NullHypothesis: D(GROW) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.960965	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

الملحق رقم (09): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.049974	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 10.